المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية

الشعب يريد:
عودة الدولة أم صيرورة الثورة أم كلتاهما معا؟

نوفمبر 2021

FTDES
المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية

المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية

الشعب يريد:

عودة الدولة أم صيرورة الثورة أم كلتاهما معا؟

ورقة تحليليّة من إعداد:

الباحث سفيان جاب الله

نوفمبر 2021

"الديمقراطية هي الوضع الذي يكون فيه الشعب سيِّدًا، مُوجَّهًا بقوانين من صنعه، يفعل ما يستطيع فعله وموكِّلاً لنُوابِه كلّ ما لا يستطيع فعله بنفسه."

"ماكسيميليان روبسبيار 1794"

هل كانت الديمقراطية التمثيلية ديمقراطية؟ أم هي تمثيليّة في مجاز مسرحي سينمائي؟ هل يمكن الحديث عن ديمقراطيّة في ظلّ عدم التّفريق بين السّلط؟ عبر نظام انتخابي أفرز نظام حكم غير ديمقراطيّ تتغوّل فيه السّلطة التّشريعية على السلطة التنفيذيّة، بل تغوّل البرلمان في عهد النّهضة حتّى على السّلطة القضائيّة. وهل يمكن الحديث عن تمثيلية للمجتمع في ظل احتكار أقلية للحكم وإعادة إنتاج الفئات المهيمنة نفسها كلّ بضع سنوات بقوّة المال والإعلام؟ وفي هكذا واقع، هل يمكن قراءة 25 جويلية باعتباره تدخلا ديمقراطيّا بعد أن أوقف جزء من السلطة التنفيذية بقيّة السلط، وهو تمظهر لمبدإ رئيسي من مبادئ الدّيمقراطية "السلطة توقف السلطة le pouvoir arrête le pouvoir" أم أنه نهج " لاديمقراطي" أيضا، لا سيادة فيه للشعب، بل السّيادة لمن يحتكر ما يريده الشعب؟

وفي قراءة لرد الفعل "الشعبي" قبل 25 جويلية 2021 وبعده، أي ردّ الفعل الّذي كان عبر الصّندوق في 2019 ثمّ عبر الشارع في 25جويلية المنقضي، هل يمكن القول إننا نبذنا المجتمع وأفردناه وأقصيناه ثم ذُهلنا بانتخابه لقيس سعيد؟ ومن ثمّ قاربنا تهليله وامتداحه لما حدث ليلة 25 جويلية بل مطالبة الشّارع بما لم يخطر حتى ببال قيس سعيد ربما، ونقصد بذلك المطالبة بحكم راديكالي متسلط يمثل كاتارسيس Catharsis جماعي أو ردّة فعل على عقد من حكم الجماعة والمؤلّفة قلوبهم، مُقاربة متعالية ومتكبرة رافضة لما يحدث؟ هل ينتقم المجتمع لا فقط من الإسلام السياسي أو من لوبيات الفساد، بل من الأحزاب والنخب والوسائط/الوسطاء والمجتمع المدني وكل أشكال الفعل الجماعي الكلاسيكية، القابعة بينه وبين السلطة، بما هي برزخ أو منزلة بين المنزلتين؟

هل كان الفضاء العام فضاءً للجميع، عادلا مساويا بين الأفراد في إمكانيّات النّفاذ إليه وفي توزيع الحق في الاعتراف والوجود والتعبير والمشاركة والمرئية الاجتماعية أم كان إقصائيا تمييزيا؟ هل أقصينا، نحن الأفراد، ومنظّمات المجتمع المدني، والنخب وأشكال الفعل الجماعي المهيمن، المجتمعَ بوصفه أغلبية

"صامتة ومستقيلة ومقاطعة" فاعتبرناها أغلبيّة عاجزة ونصّبنا أنفسنا أوصياء على صوتها وفعلها ومصيرها؟

هل تعسّفنا، نحن من نسمّي أنفسنا القوى الديمقراطيّة التقدميّة، على المجتمع باسم " الدفاع عنه " أخذا بمقولة ميشال فوكو وعنوانه وأطروحته ؟: "il faut défendre la société"[1]

هل اتّهمنا أنفسنا، قبل الركض نحو اتهام الآخرين، وفكّرنا، ولو للحظة، أننا لسنا أبرياء على الدوام؟ أليس من الأجدر أن نحاسب أنفسنا كيف تركنا الأغلبية وحيدة ينتخبها اليمين فتنتخبه واصطفينا لأنفسنا مسار انتقال لم يكن ديمقراطيا بالنسبة إلى الغالبية؟ هل أفلحنا، نحن اليسار الجديد، في دعم الأقلّيات باعتبارها جماعات أو باعتبار ما تحمله من قضايا، على حساب هذه الأقليات أولا بجعل اغترابها غربة؟ ألم نصور الأغلبية في صورة غول يحاصرنا، فإذ بنا نغدو أقلّ الفاعلين قدرة على التّأثير في المشهد الحالي والأكثر تضرّرا منه؟

هل أفلحنا حين بدلنا وجهة الشمال في بوصلتنا. فلم تعد العدالة الاجتماعية والاقتصادية للجميع بل صارت عدالة

[1] Napoli, Paolo. « Présentation », Annales. Histoire, Sciences Sociales, vol. 62, no. 5, 2007, pp. 1123-1128.

هويّاتية وثقافيّة، بالأخصّ لأولئك الّذين أحسنوا لعبة التموقع والنّفوذ؟ لقد انزاح سلوكنا العامّ نحو ما يشبه العزلة، كأننا نعاقب الأغلبية على عدم انتخابنا فاعتزلنا معترك السياسة من جهة، وعزلنا أنفسنا في فعل جماعي، عبر ممارسة ما هو سياسي أفقيا أو من تحت أو بصفة غير مباشرة وهكذا يحلو لنا تسمية الهروب، من جهة أخرى[2]. وفعلنا ذلك داخل المجتمع المدني ضمن إطار فعل تحدده، في جزء كبير منه، للأسف، أجندات الممولين الأجانب. هذا المجتمع الذي لجأنا إليه هربا من المجتمع الكبير، وهو أوّلا مجتمع مدنيّ مصغّر ليس تمثيليّا، مثله في ذلك كمثل نظام الحكم الذي أفرزه دستور 2014، وثانيا هو ليس ممثلا للغالبية التي صارت النخب غير قادرة على فهمها ولا خلق خطاب يجد صدى لدى عامة الناس .

لكن، إن سلمنا افتراضيا أن الأغلبية غير الممثّلة في مسار الانتقال الديمقراطي عبر ديمقراطيته "التمثيلية"، انتقمت، من الأقلية/ الأقليات الحاكمة/المهيمنة/ المستفيدة. وان سلمنا أن هذا الانتقام يتجسد في انتخابها لقيس سعيد ثم تجديد البيعة له ليلة 25 جويلية بكل ذلك الزخم ثم التعصب لكل ما يقوله ويفعله

[2] «Fin du politique ou fin de la politique ? », La pensée de midi, vol. , no. 4, 2009, pp. 96-104.

منذ ذلك التاريخ، في الشارع والمجالس، في المقاهي كما في المنازل ومواقع التواصل الاجتماعي: فلا صوت يعلو فوق صوت الرئيس. فهل يكون هذا الانتقام هو فعلا في صالحها، أي في صالح الأغلبية، "الشعب"، وهو بذلك انتقام يعيد له، ونقصد الشّعب، السلطة أي سلطة الإرادة والفعل أم أنه يأخذ السلطة من أقلية ليعطيها لرجل واحد؟ ومن يحدد، وهنا مربط الفرس، ما هو في صالح المجتمع؟ فإن لم تكن الصّناديق وفعل الانتخاب الحرّ السرّي المباشر عاكسة لإرادة الشعب بل عاكسة لقوة أقليات تحكم باسمه دون العودة إليه بل فقط بانتزاع تفويض غير مشروط من قبله، فما هو البديل؟ هل هو احتكار رجل واحد للقدرة على تحديد من هو الشعب، وما يريده وما يصلح له، وذلك على حساب كل المجتمع هذه المرة لا الأقلية فقط بل الأغلبيّة والأقلّية في آن؟

هنا نتخلّص إشكاليّا لطرح عدّة أسئلة سنحاول الإجابة عنها تباعا:

في جدل السيرورات/المسارات، كيف أدركنا تاريخ 25 جويلية 2021 بما هو صيرورة لسيرورة إعادة إحياء السلطة السيادية للدولة في تقاطع مع سيرورة الثورة وفي تناقض مع سيرورة الانتقال الديمقراطي؟

وانطلاقا من الشعب يريد مقولةً فحركةً فصيرورةً لجدلية سيروراتية، إلى من هو الشعب، ومن يحدده باعتباره مفهوما، ومن يحدّد إرادته؟ كيف يمكن تشخيص الواقع السياسي الحالي؟ من أين جاء قيس سعيد موضوعيا؟ ومالذي يُولّدُ أفكاره مرجعيًّا؟

ماذا يريد قيس سعيد لا بصفته رئيس جمهورية فقط، بل بوصفه ناطقا رسميّا باسم طفرة نوعية في سيرورة تلاقح مسارين وتقاطعهما ولقائهما: مسار أوّل يسعى لِجَعْلِ الثورة تصير ومسار ثان يسعى لِجَعْلِ هيمنة الدولة تعود ومسار ثالث هو مسار الفئة المغلوبة من بين الذين ثاروا على سيستام بن علي، ومسار رابع لأولئك المدافعين عن الدولة دفاعا براغماتيا من داخلها ومن خارجها، وهي الدولة التي تمت التضحية بها لصالح النظام السياسي الجديد في تشكيلة معقدة ومركبة تكوّن السيستام الحاكم؟

1. ديالكتيكا السيستام السياسي في تونس:

سوسيولوجيا، وليكون لمقاربتنا القائمة على تفسير جدلي للسيرورات، التي تتنافر وتتقاطع وتنتج بالتالي صيرورات في إطار تشكيلات مركبة ومعقدة معنى، ولتفسير فهمنا لدور العلاقة

الجدلية بين مكونات السيستام وأثرها في فهم كيفية اشتغاله، وجب التفريق بين مفاهيم النظام السياسي والدولة والسيستام السياسي المكونة لعلاقات الهيمنة وبالتالي للسلطة وميكانيزمات إنتاجها.

في ما يَلي رسمٌ بيانيٌّ/توضيحيّ يلخّص/ يختزلُ ما سنأتي على تفصيله سوسيولوجيا :

أ. الدولة:

الدولة الحديثة سوسيولوجيا، حسب ماكس فيبر، هي تمركز الهيمنة وتركيزها داخل المجتمع سياسيا عبر مؤسسات

تنجح/نجحت في احتكار العنف وإضفاء شرعية عليه وتقنينه باعتباره آلية هيمنة، وذلك في حدود مجال جغرافي معين. وبالتالي تتوحّد لدى الحكّام الأدوات والوسائل المادّية للتّصرّف في شؤون المجتمع. هذه الدولة الحديثة هي، وفق هذا النّحو، مجموعة تمتلك استقلالية التّحكّم والضّبط وبالتّالي توليد مسارات خلق "المونوبول" و"البقرطة" و"الشرعنة" وإنتاجها وتحديدها وتفعيلها[3].

فالدولة بما هي أجهزة ومؤسسات وإدارة وشبكة معقدة من العلاقات مع موازين القوى في الداخل والخارج، الدولة بما هي قارب لا يتغيّر وإن تغيّر الرّكاب والرّبّان والمياه، هي التي يجب أن تكون نقطة الارتكاز في فهمنا لعلاقات السلطة وميكانيزمات اشتغال سيستام الهيمنة، وإعادة إنتاج علاقاتها، في تونس ما قبل هروب بن علي وما بعده. الدولة، في اشتغال "سيادي" (fonctionnement régalien)لسلطاتها بنظام حكم يكفل ذلك (نظام بن علي) هي أكبر المتضررين من نظام الحكم الجديد الذي أفرزه قدوم/قيامة الإسلاميين وتدخل مجلس تحقيق أهداف الثورة، بوصفه سعيا من بعض فئات البورجوازية اللّيبرالية

[3] Eabrasu, M. (2012). Les états de la définition wébérienne de l'État. Raisons politiques, 45, 187-209. https://doi.org/10.3917/rai.045.0187

لتقليم أظافر الإسلاميين، وما سمّي بمسار الانتقال الديمقراطي، وهو نظام حكم فُصّل على قياس النهضة تسيطر عليه عبر نظام انتخابي يفرزها حاكمة البرلمان وسلطة أولى تتغوّل، باسم القانون وعلى حساب القانون، على كلّ السّلط. فقدت هذه الدولة إذن لقب الدولة الراعية الأم، وصارت، بالتوجه النيو-ليبيرالي للنهضة، وزميلاتها، اقتصاديا واجتماعيا لا فقط سياسيا، دولة فاقدة لكلّ الألقاب محكومة من قبل طائفة ومكروهة من قبل الأغلبيّة.

لقد قام مسار الانتقال الديمقراطي، حسب تشخيصنا، باعتباره نتاجا لتعادل سلبي بين "السيستام" القائم و"الحركة الاجتماعية التي تنشد الثورة"، على حساب الدّولة بل قام على أنقاضها وذلك لصالح نظام حكم سياسي/ نظام انتخابي جديد كان سفينة نوح لأقليات دون غيرها. فصار النظام هو مركز ثقل السيستام الحاكم لا الدولة، وصارت هذه الأخيرة مجرد "شقف" هو بما فيه يرشح.

ب. النظام (النظام السياسي الحاكم ونِظامُ حكمه):

نظريا، "النظام السياسي هو مجموعة القواعد القانونية التي تنظم السلطة داخل الدولة وتوزع الاختصاصات التي تمارسها المؤسسات السياسية وترسم حدود صلاحيات كل طرف. كما

يضبط النظام السياسي آليات لتنسيق والتعاون بين مختلف هياكل الدولة في شكل منظومة منسجمة ومتكاملة"[4].

هنا حين نتحدث عن النظام كجزء من تركيبة السيستام، فنحن نستند لمفهوم " هرمت"، الذي يعتبر النظام السياسي كلّاً مترابطاً متكوناً من مؤسسات يولّدها الدستور ويحدّدها.

ويتشكّل النّظام، حسب هذا الفهم، ويتحدد حسب طبيعة تقسيم/ تفريق أو تركيز/تجميع السّلط من جهة، وحسب طبيعة العلاقة بين السلطتين التشريعية والتنفيذية وطريقة اصطفاء/اختيار الأفراد السياسيين (الحكام) والطرق التي من خلالها تمنح الشرعية للسلطة الحاكمة من جهة ثانية.

هذا النظام، في تونس، مع دستور 2014 وقبل 25 جويلية 2021، نظام يتغول على الدولة في لعبة السيطرة على سيستام الحكم السياسي وذلك بجعل الدولة دون رئيس قادر وقوي وكامل الصلاحيات مقابل تركيز السلطة لدى طوائف برلمانية متآلفة.

---

[4]مباركي، إسلام. "النظام الرئاسي مسلك للنجاعة السياسية"، نُشِرَ بموقع حُلول بتاريخ 23 جويلية 2021، الرابط الإلكتروني: https://houloul.org/ar/2021/07/23/النظام-الرئاسي-مسلك-للنجاعة-السياسية/

يذهب الباحث شريف عبد الرحمن في محاولته لتفسير جدوى الفصل بين الدولة والنظام، إلى اتفاق جل علماء السياسة على أن **مفهوم الدولة أوسع من مفهوم النظام السياسي**. الدولة هي كيان معنوي موجود ومستقل وهي مجموعة من الأفراد يمارسون نشاطهم على إقليم جغرافي محدد ويخضعون لسلطة معينة/ لنظام سياسي تتولي إدارة شئون الدولة. أمّا النظام السياسي فهو ذلك المكون من مكونات الدولة الذي يعبر عن " السلطة الإلزامية التي تحدد لوائح السلوك الاجتماعي، وتشمل الهيئات المختلفة التي تندمج في كيان واحد للنهوض بأهداف المجتمع السياسية والاقتصادية والثقافية والدينية، والتي تتمتع في الوقت نفسه بوضع قانوني متميز عن سائر التنظيمات والهيئات الأخرى. فالنظام السياسي هو طريقة إدارة الدولة، وبالتالي فهو يمكن تغييره بعكس الدولة"[5].

من جهة أخرى يوضح هذا الباحث أنّه رغم سطوة النظام السياسي وقدرته على التدخل في حياة المواطنين حتى أدق تفاصيلها فإن هذا لا يكفي لكي يصير هو نفسه "الدولة"، فالنظام السياسي ما هو إلا مجموعة من الأفراد الذين يمارسون السلطة

[5] سيف النصر، شريف عبد الرحمن. "عن الدولة والنظام"، موقع الشرق، الرابط الإلكتروني: https://al-sharq.com/opinion/07/01/2015/عن-الدولة-والنظام

باسم الدولة، ومن ثم فإن مساءلته عن أفعاله تبدو أمرا معقولا ومقبولا، وذلك على العكس من مساءلة الدولة، ف**الدولة كيان مجرد، أما النظام السياسي فهو كيان مشخصن، تمكن طاعة أفراده أو عصيانهم، كما يمكن تأييدهم أو معارضتهم**، والواقع أن فكرة تمييز النظام السياسي عن الدولة بما يتيحه هذا من محاسبة الأول عن أفعاله هي الفكرة الرئيسية في أي دولة تتمتع بنظام حكم شرعي، وذلك على العكس من أنظمة الحكم الاستبدادية، التي تستهجن فكرة محاسبة الناس لها على أفعالها، وذلك انطلاقا من استشعارها أنها تمثل الدولة وتتطابق معها[6].

بهذا المعنى فإن الغرض من التمييز بين الدولة والنظام السياسي هو تأكيد حدود سلطة الأخير على الأفراد، وتأكيد مراعاته للهدف أو الأهداف التي من أجلها قامت الدولة، والواقع أن وسائل الحد من سلطة الأنظمة الحاكمة كالدساتير المكتوبة، وقوانين حقوق الأفراد، ومبدأ الفصل بين السلطات، ما هي إلا أساليب أوحت بها الخبرة التاريخية للحيلولة دون النظام وبين إساءة استخدامه لسلطاته [7].كما أن القيمة الأكبر للتفرقة بين الدولة والنظام هي الإمكانية التي يتيحها هذا التمييز لتغيير النظام عندما لا يستطيع التحمل بالمسؤوليات التي يقتضيها منه كونه

[6] المرجع نفسه

[7] المرجع نفسه

وكيلا أو ممثلا للدولة. لذلك يمكن الحديث عن مطلب/ إمكانية/ شعار "إسقاط النظام"، وهذا ما حدث في/منذ 17ديسمبر/14 جانفي 2011/2010 في تونس، لكن لا/لم نرصد مطلبا اجتماعيا يرفع شعار ""الشعب يريد إسقاط الدولة". إذا الحس المشترك/الوعي الجمعي/الرأي العام على دراية بحتمية وضرورة وجود/بقاء/ديمومة الدولة وعلى دراية بإمكانية إسقاط/تغيير النظام، وبالتالي على دراية بالفرق الوظيفي بين الدولة والنظام السياسي الحاكم لها/وللمجتمع.

فالنظام السياسي تتحدد قيمته لدى المواطن عن طريق ما يقوم به من أعمال، ولا يمكن لنظام سياسي فاشل أو عاجز أن يثني الأفراد عن تقييمه أو محاسبته بحجة أنه يمثل الدولة، أو أن يقنع الناس أن مطالبتهم برحيله أو سقوطه تعني أنهم يجترئون على الدولة نفسها ويطالبون بسقوطها. فمبرر السلطة الإلزامية التي يتمتع بها أي نظام سياسي هو سد حاجات الأفراد، ولا معنى لوجود نظام يدعي أنه يحافظ على الدولة فيما هو يهدر حاجات الأفراد أو لا يقيم لها وزن[8].**وبالتالي الدولة باقية، والنظام السياسي متغير** طبقا للقوى السياسية في البلاد، الجيش والشرطة أو الشعب والمؤسسات. ويبقى النظام السياسي طالما

[8]المرجع نفسه

كان متطابقا مع بناء الدولة، ويقع إذا ما تصادم معه. **الدولة واحدة، ونظم الحكم السياسية والأنظمة السياسية الحاكمة متعددة** [9].

ج. السيستام السياسي:

السيستام هو تجميع/تجمُّعٌ وجمعٌ من العناصر المترابطة فيما بينها والمتصلة بعضها ببعض فالمنتجة لكُلٍّ منَّظمٍ يشتغل آليا ويتفاعل ميكانيكيا.

وحسب "هرمت"، فإنّ السيستام السياسي هو مفهوم قائم على طريقة تمثّل المؤسسات السياسية الّتي تحدّد القرارات والتّدابير الّتي يخضع لها أغلبيّة المجتمع في بلد ما.

فهو، بالعودة إلى الفهم السّوسيولوجي، كلٌّ مكوّنٌ من: 1. مؤسسات سياسية (أجهزة الدولة، الوكالات الحكومية/ الوزارات)، 2. فاعلين سياسيين (أحزاب، أفراد، نقابات، منظمات غير حكومية)، 3. معايير وثوابت ومعتقدات سياسية

[9] الدولة لها اسم ثابت على مر التاريخ: تونس. لكن نظام الحكم يتغير: ملكي، جمهوري "رئاسوي" استبدادي، جمهوري برلماني ديمقراطي وكذلك النظام السياسي الحاكم : الحسينيين (الإيالة التونسية)، بورقيبة/حزب الدستور (الجمهورية التونسية)...

(إيديولوجيات، عقائد، قوانين، قواعد)، 3. علاقات سياسية (حاكم/محكوم وعلاقات دولية)

فهو الكلُّ الجامع لكلٍّ من الدولة والنظام في علاقة ترابط وتعامل وتبعية. علاقة مولدة للسُلطة وميكانيزمات اشتغالها.

وهكذا فإنّ السيستام السياسيّ أوسع من النّظام السّياسي. وهو يتدخّل في نشأة المؤسّسات التي لا علاقة لها بالدّستور وديمومتها واشتغالها. أما النظام فهو لا يتدخل إلّا فيما يحدّده له الدستور.

فالدستور يحدّد طبيعة النظام السياسي بصفة شاملة وبتدخّل كلّي، لكنّه لا يستطيع التّدخّل بصفة كبيرة في تشكيل السيستام السياسي. ويكون النظام السياسي منفتحا أو منغلقا على محيطه، بحسب ما يحدده الدستور، بينما يكون السيستام السياسي منفتحا بطبعه على محيطه. فالنظام السياسي يخضع حصريا للمعالجة القانونية على خلاف السيستام السياسي الذي تشمل مقاربته المعالجات السوسيولوجية والفلسفية والأنثروبولوجية والبسيكولوجية أيضا. وبالتالي السيستام السياسيّ يستوعب الظواهر السياسية في ديناميكيتها أما النظام السياسي فيتّصل بكلّ ما هو مولد للعلاقات السياسية وهو محدّد

مسبقا تصوغه المعايير التي يضبطها الدستور. وبالتالي، فإنَّ إلغاء/حل/إيقاف العمل (ب) الدستور لا يلغي الدولة ولا السيستام بل يلغي فقط النظام ويجعل السيستام قائما فقط على سُلطة الدولة التّي لا يُنتخب إلا رئيسها. وهكذا، فإذا كانت الدولة تتحدّث "القانون"، فإنّ النظام يتحدّث "السياسة"[10].

فقبل الثورة، كان السيستام السياسي في تونس قائما على الدولة النظام- النظام الدولة: تونس بن علي على شاكلة سوريا الأسد. الحزب والدولة إثنان في واحد، روحان تسكن جسدا واحدا، الدولة في خدمة الحزب/النظام والنظام في خدمة الدولة.

بعد اللحظة الثورية 17 ديسمبر 2010، 14 جانفي 2011. حدث ما سميناه بتعادل سلبي بين السيستام (الدولة-النظام) والثورة (كحركة اجتماعية كاملة المعالم). الصدام جعل النظام يسقط ولم تسقط الدولة، لكن سقط السيستام بسقوط أحد ركنيه. فجاء نظام اخر، نظام الإسلاميين في حلة الانتقال الديمقراطي ومنظومة الديمقراطية التمثيلية بتغول البرلمان. لم ينجح هذا النظام، رغم كل قواه ومحاولاته في أن ينتج الدولة

[10] Du Gay, Paul, et Alan Scott. « Transformation de l'État ou changement de régime ? De quelques confusions en théorie et sociologie de l'État [*] », Revue française de sociologie, vol. 52, no. 3, 2011, pp. 537-557.

النظام ككل متجانس منصهر مترابط، أن ينتج تونس "النهضة". فصار يتحكم في السيستام عبر علاقة عدم توازن لصالحه على حساب الدولة، إلى أن عادت هذه الأخيرة، عبر قواها التي لا تُنتخب: الجيش، الداخلية، المخابرات، وبقية الأجهزة والمؤسسات والأفراد والمجموعات التي لم تجد/أو لم ترد موطأ قدم في السيستام الجديد، وخاصة عبر قيس سعيد المُنتخب والمتحدث باسم الشعب والثورة الذي وفر لها كل ما لم يوفره/لم يرد توفيره سلفه الباجي قايد السبسي الذي كان يُعتقد أنه من سيعيد سيستام ما قبل 2011 للحُكم فإذ به يدعِّم هيمنة النظام الجديد (وبالتالي السيستام الجديد) ويتحالف معه.

i. النموذج التونسي: يسقط النظام السياسي ولا تسقط الدولة: تأكيد لنظرية جون لوك :

هوبز كان يحذر: أن تغيير النظام القائم، معناه: زوال الدولة والعودة إلى الحياة الطبيعية ما قبل الدولة، حيث الحروب.. والصراعات.. وعدم الاستقرار، وصعوبة ممارسة الحريات[11].

[11] طلال صالح، بنان. "الدولة والنظام: توأمان غير أشقاء!"، نُشر بتاريخ الثلاثاء 5 ديسمبر 2017، موقع عُكاظ، الرابط الإلكتروني: https://www.okaz.com.sa/articles/na/1595132

في الوقت الذي كان معاصره جون لوك يقول إن ما ذهب إليه هوبز غير صحيح: فحال قيام الدولة لا يمكن الرجوع عن خيارها، حتى لو جرى تغيير في رموز الحكم فيها، مدشناً بذلك احتمالية تغيير مؤسسات السلطة ورموزها، دون ما يقود ذلك إلى المساومة على بقاء الدولة واستمرارها، بل ولا حتى ينال من مَنَاعَتِها. الدولة، في رأي لوك، وجدت لتبقى.. ولا تُزال إلا بفعل الغزو من الخارج، وليس من الداخل، بتغيير نظام الحكم فيها. لوك، إذن: هو أول من فصل بين كيان الدولة.. ومؤسسات الحكم فيها ونخبها الحاكمة، كشخصيتين اعتباريتين، سياسيتين دستوريين وقانونيين وأخلاقيتين، لا يرتبط مصير أحدهما بالآخر، إلا في حالة الغزو الخارجي، الذي يأتي على الدولة، وبالتبعية: نظام الحكم فيها[12].

ii. ما الحلّ؟

الحلّ هو فهم سوسيولوجي لعلاقات السلطة التي يقوم عليها السيستام السياسي الديمقراطي. فالإشكال ليس فقط في التفريق بين السلط الثلاث، بل بالأساس التفريق المنهجي الديمقراطي بين الدولة والنظام وذلك بضبط مساحة ومجالات تدخل كلا منهما في انتاج السلطة وتدبير شؤون المجتمع من جهة،

[12] المرجع نفسه

وضبط العلاقة بينهما بجعلها علاقة تكامل تحددها القوانين لا علاقة صراع وهيمنة. إذ لم نفصل بعد الثورة بين الدولة والنظام فصلا يعطي لكل طرف صلاحياته عبر تحديد وتوزيع وضبط منهجي عادل وديمقراطي. بل غلّبنا النظام، باعتباره منتخبا على حساب الدولة باعتبارها لا تُنتخب. وها هي الآن الدولة تعود لتتغلب على النظام (لتنتقم/لتستعيد السلطة). وهنا مكمن الداء وهذا مربط الفرس، الديمقراطية تكمن هنا، في إقامة علاقة فصل منهجي وصحي بين الدولة والنظام دون تغليب أحد الطرفين على الاخر.

2. في تشكل السيرورات المتقاطعة:

تونس 17 ديسمبر 2010 / 14 جانفي 2011 أي المسارات المتتابعة التّالية: حرقُ البوعزيزي لنفسه، احتراقه ومآلات تلك النّار، فرار "بن عْلِي"، حكومات متعاقبة ومجلس لتحقيق أهداف الثورة وصولا لانتخاب المجلس التأسيسي، حكم الترويكا ثمّ الحوار الوطني وما بعده بالتوازي مع شارع تحركه ديناميكيات احتجاج وفعل جماعي مختلفة.. عنوان ثمّ عناوين.. سيرورات وصيرورات.. حركة وحركات.. ديناميكيّة فريدة، وتشكلّ معقّد لمسارات تقاطعت كنتيجة لواقع جيو-سياسي دولي، خارطة

لموازين قوى داخليّة، لتقاطُعٍ مُعقّدٍ لتحالفات، صراعات، مشاريع ومصالح فرديّة وجماعيّة[13].

في هذا المستوى، وفي مواصلة لمقاربتنا التحليلية، انقسمت تونس بعد هروب "بن علي" إلى دربيْنِ: دربٌ فيه سيرورة حركة اجتماعيّة، باختلاف تركيبة فاعليها وأشكال فعلها، تنشدُ- أو كانَت تَنشُدُ- التغيير، بدرجات وسرعات ومراحل متباينة ومختلف ومتفاوتة، أن تَصِيرَ ثورة. ودرب آخر فيه اشتغلت ميكانيزمات ردّ الفعل ثمّ الفعل من داخل السيستام السياسي الحاكم والذي سقط داخله النظام لكن لم تسقط الدولة، ولو إلى حين.

فلا "الثوّار"، بما هم فسيفساء يوحّدها إطار مفقود، افتكّوا الحكم. ولا "الحاكِم" أي السيستام، ككلٍّ مُتجاوز لمجموع أجزائه، دخل إلى السجن. كأنّنا أمام تعادل سلبيّ أفرز، فيما أفرز، حلاً وسطا يتماشى مع ميزان القوى الذّي لا يسمح بِمُنْتصرٍ في الحرب[14].

---

[13] جاب الله، سفيان، " مانيش مسامح، فاش نستناو، باسطا" مقاربة سوسيولوجية للحملات الشبابية في تونس وتعدد طرق الانخراط وتنوع أشكال الاحتجاج، المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية تونس، 2019.

[14] المرجع نفسه

نتج عن ذلك، بعد المجلس التأسيسي وهيئة الحقيقة والكرامة والانتخابات التي تَلَتْ الحوار الوطني، ما سُميَّ بمسار الانتقال الديمقراطي والعدالة الانتقالية. مسار جعل من يؤوّلون الواقع من خلال Framing»/تأطير «"الثورة" يتوقّفون عن ممارسة سياسة الحلم للمرور إلى سياسة صراع تنوّعت فيها التكتيكات والاستراتيجيات و"البراكسيس". لكن ليتحوّلوا من "مربّع الفعل"، الذّي توّفره سيرورة الفعل الجماعي الذّي ينشد الصيرورة الثوريّة، إلى مربّع "ردّ الفعل"، وذلك بعد إفراز مسار الانتقال الديمقراطي لقواعد جديدة للفعل داخل الحقل الاحتجاجي بجعل الحركة الاجتماعية 17 ديسمبر 2010/ 14جانفي 2011 مُجبرة على النظر من خلال الـ Framing/التأطير الجديد لبُنية فرص التغيير السياسية الممكنة ألا وهو إطار الديمقراطية التمثيليّة الذّي يحصر الفعل الجماعي في الاحتجاج الذي لا ينشد تغييرا راديكاليّا لأنّه يخشى، بعد انخراطه في منظومة الديمقراطية التمثيليّة، من كلّ اتّهام له بأنّه غير ديمقراطي وراديكالي وعنيف ومتطرف ومُطالب بإسقاط النظام بقوّة غير قوّة الصندوق، وتحوَّل الحركة الاجتماعية إلى شتات حركات احتجاجية بعد انسحاب (أفراد ومنظمات) من يهمّهم فقط مطلب "الحريّة " الذّي تحقّق بالنسبة لهم بتحقّق حريّة الفعل السياسي، وبقاء الناشدين لمطلب "شغل وعدالة اجتماعيّة" وحيدين هم

وشعاراتهم. شعارات تنشد، في سيرورة الحركة، تحقّقا يفتقد للمنطلقات الأولى التّي كوّنتها ما بين 17 ديسمبر 2010 و14 جانفي2011 [15].

فهذه السيرورة، أي سيرورة الحركة الاجتماعيّة، نحو صيرورة منشودة ؛ أي "الثورة"، تُقابلها سيرورة المنظومة المُهيمنة قُبيْلَ وبُعَيْد 14 جانفي 2011 ، سيرورة إنقاذها لذاتها وإعادة إنتاج أشكال هيمنة متلائمة مع الواقع الذي أفرزه هروب "بن علي" نحو صيرورة تنشد عودة الدولة لسُلطة منظومة الأقليّة التي تحتكر السلطة بمختلف أنواع مراكمتها وإنتاجها/ وإعادة إنتاجها؛ رمزيّة واقتصادية وثقافية واجتماعية والتي تستوجب تركيبة جديدة للعلاقة بين النظام والدولة، لصالح التحالف الذي سيقوم بين المهيمنين، القدامى والجدد[16].

لقد نشأت بين السيرورَتين، سيرورة الثورة وسيرورة السيستام، علاقة تبعيّة متبادلة عنوانها مسارٌ انتقالي يجمع ثوارا دون ثورة وسلطة "سقَطَتْ" دون سجن أو محاكمة أي سيستام فقط "سيستاميته" أو قدرته على أن يكون سيستاما، ولو إلى حين.

---

[15] جاب الله، سفيان، "نضالُ الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، فرض كفاية"، في عراجين الغضب: كتابات سياسية مجددة، إصدارات كلمات عابرة، تونس، 2020، ص ص 135-142

[16] المرجع نفسه

وذلك باختلال التوازن الذي كانت فيه علاقة تشكّل مركّبة ومترابطة بين الدولة والنظام. مسارٌ ناتج عن وحدة الأضداد وصراعها. عن تعادل سلبي بين ضدّين متناقضين لم ينتهِ أحدهما بنَفي الآخر، أي علاقة "تشكُّل" أشبه بشبكة عنكبوتٍ فيها علاقة تقاطع معقّدة بين الحقول والفاعلين أفرادا ومجموعات ومؤسسات. وإن لم يتمّ نفي بين الأضداد، إلا أن النفي تم داخل كل منهما. فقد أنتج السيستام تشكيلا جديدا للعلاقات المكونة له، أي بين النظام والدولة، تشكيلا يصير فيه ميزان القوى لصالح النظام السياسي الذي افرزه دستور 2014 وذلك على حساب الدولة، وخاصة على "سياديتها" وصلاحيات أجهزتها التي لا تنتخب (الأمن، الجيش، الإدارة) وقدرتها على تدبير السلطة التنفيذية من جهة. ومن ثمّ فإنّ الثورة تحمل أيضا أضدادها المكونة لها من جهة أخرى، وهنا كانت الغلبة للمنادين بمطلب الحرية فقط، دون غيره، أي فئات من الطبقة البورجوازية والطبقة فوق المتوسطة الممتهنة للسياسة أو التي أرادت/استطاعت ووجدت السبيل للحج إلى المجتمع المدني، بتوفر مناخ من الديمقراطية الليبيرالية التي لا ترى في العدالة الاجتماعية والاقتصادية مطلبا أساسيا يمثلها. وقد حصلت هذه الغلبة على حساب أغلب الفئات المنتمية للطبقات المتوسطة والدنيا والفقيرة التي وإن كان يعنيها مطلب الحرية، فإنّ مطلب العدالة الاجتماعية والاقتصادية يعنيها أكثر،

أو هو يمثّل أولوية بالنّسبة إليها. هنا وجدت هذه الفئات الخبز وقد أسقطته الذراع التي نادت بالحرية ومازالت تفعل: الحرية وحدها.

إذن هي، بالأساس، علاقة تَشكلٍ أنتجت نسيجًا جديدا لعلاقات تبعيّة/ترابط متبادلة بين أعداء وضعت لهُمْ، أي علاقة التشكّل الجديدة، قواعد جديدة للصراع، الصراع الجدلي الداخلي بين مكونات كل من السيستام والثورة، والصراع الجدلي الخارجي داخل الحقول السياسية والاجتماعية والاقتصادية.

3. السيستام: الغلبة لمن، الدولة أو النظام؟؟

كان قيس سعيد يمشي الهوينا في مسار الثورة، إلى أن أدرك السلطة، فوجد نفسه، عن وعي أو دون وعي، في مسار الدولة الذي يطالبه باعتماد إرادة الشعب وسيلةً لتحقيق الغاية الدائمة والمتجددة "الشعب يريد إسقاط النظام"، التي تحققت/ انتهت أو هكذا خيل إلينا، وهي أيضا إسقاط النظام السياسي لا نظام بن علي فقط، بل بالأساس، النظام السياسي الذي أنتجته سيرورة ما بعد 14 جانفي 2011 وصار مركز ثقل سيستام الحكم، فجعلت موازين القوى تصير ضد الدولة. فإذ استوعبت هذه الدولة، أو الأجهزة والأفراد والمصالح والقوى داخلها التي لم تجد مكانا لها في

الشكل الجديد للعلاقات المكونة للسيستام السياسي، استوعبت سيرورة الثورة، أي وصول مرشح لا يمثل مسار الانتقال الديمقراطي بل هو حصان طروادة لهذا المسار، في سعيها لإعادة سلطتها السيادية ووجدت في قيس سعيد العصفور النادر. فهذا الرجل لم يكن عصفور النهضة النادر ولا عصفور مسار الانتقال الديمقراطي ولا عصفور قوى تونس الحرة ولا حركة الشعب يريد ولا "شلة رفاقه" ولا حتى عصفور الشعب[17]، بل هو فعلا طائر الفينيق لسيرورة إعادة إنتاج الدولة المهيمنة في تركيبة السيستام الحاكم على حساب النظام السياسي والمجتمع.

وبالتالي، وبإكساب الدولة، باعتبارها راعية للشعب، وضحية للنخب والجماعات المعادية لها، السيادة أو القدرة السيادية (le pouvoir régalien)[18]، تصبح السيادة، فعليا، للدولة على حساب النظام السياسي، ويصير "السيستام" الحاكم مرتكزا على سلطة الدولة لا سلطة النظام.

إنّ مركز ثقل الدولة، على خلاف النظام، مجموعة من الأفراد الدّائمين تطوف بهم أقلّية تحج كل فترة انتخابية. هذه

---

[17] جاب الله، سفيان، "خريف سلطة أو أثر الفراشة"، في عراجين الغضب: كتابات سياسية مجددة، إصدارات كلمات عابرة، تونس، 2020، ص ص 110-117

[18] Vanier, Léo. « Régalien », Nicolas Kada éd., Dictionnaire d'administration publique. Presses universitaires de Grenoble, 2014, pp. 418-419.

الأقلية المنتخبة، سواء كانوا نوابا أو مرشحين للرئاسة، سيجدون أنفسهم، من الآن فصاعدًا، دون سلطة مطلقة ولا قدرة على النّفاذ إلى هذه السلطة عبر أجهزة الدّولة ودواليبها. وبالتالي سيتنازل الشعب عن السلطة لشبكة أفراد، وهذه المرة لشبكة تتكون من أفراد لا ينتخبهم. أفراد دائمون لا يخضعون لسلطة الصّندوق بل يخضعون الصّندوق لسلطتهم: تلك السّلطة الّتي تقوم على ترسانة قوانين وعلى بيروقراطية إدارية واشتغال مؤسساتي يجعل هامش حرية الفاعل السياسي محدودة جدا، طبعا في إطار نظام "رئاسوي" متمركز حول ذاته.

ومن هذا المنظور، الإصلاح يأتي من داخل الدولة عبر رئيسٍ لم تأت به أجهزتها بل جاء من مسار الانتقال الديمقراطي وبالصندوق. فالدولة لم تستطع، قبل قدوم قيس سعيد، ترجيح الكفة لصالحها على حساب النظام السياسي. ولقد كان ذلك ممكنا فقط بانقلاب أمني عسكري لم يحدث. ولكن باختراق مسار الثورة لمسار الانتقال الديمقراطي، ضمن تصوّر شعبوي لعلاقة المجتمع بالدولة وكيفية تحقيق أهداف الثورة، تمّ ترجيح كفّة الدّولة على حساب النّظام عبر رئيس معاد للأحزاب والنّخب ومنظومة الدّيمقراطية التّمثيليّة فاحتضنته أجهزة الدّولة وتشكيلاتها المركّبة والمعقّدة في مجالها الحيويّ الدّاخلي والخارجي

لتتحالف مع رئيس يرى أن خلق دولة سيادية يمكن أن يكون طريقا لدولة قانون، راعية قويّة وعادلة تحقّق أهداف الثورة وإرادة الشعب.

فإن جاء به مسار الثورة الذي تمّ إضعافه داخل مسار الانتقال الديمقراطي، فلقد استوعبه مسار إعادة السيادة للدولة في صراعها مع المنظومة السياسية، أي مسار إعلاء الدولة على الأحزاب.

بالتالي، قيس سعيد أعلن عن أولى لبنات مشروعه منذ 2013 (في نص منشور على شبكة الأنترنات بعنوان من "أجل تأسيس جديد ")[19]، حيث كان ينتظر من النظام تغيير نفسه (المجلس التأسيسي حينها) وتطوّر هذا المشروع بتطور الأوضاع طيلة ثمان سنوات. تطوّر بتطوّر التكتيكات التي اتبعها قيس سعيد ورفاقه في إطار استراتيجية تقاطعت داخلها مصالح أكثر من طرف، داخليا وخارجيا، ولغايات مختلفة.

[19]من أجل تأسيس جديد للأستاذ قيس سعيّد. موقع Wordpress، نُشِر بتاريخ 3 أوت 2013. الرابط الإلكتروني :
https://daghbaji.wordpress.com/2013/08/03/من-أجل-تأسيس-جديد/?fbclid=IwAR2jPwmHdtTnlLak_yaPjZTKFkiCwLLrRFB02cDI9jsDr9jOU5xNBZlWkVw

فيما يَلي رسمٌ بيانيٌّ/توضيحيّ يلخّص/ يختزلُ ما أتينا على تفصيله سوسيولوجيا فيما يخصّ تشكُّل السيرورات منذ سقوط سيستام بن علي حتّى موعد 25 جويلية 2021:

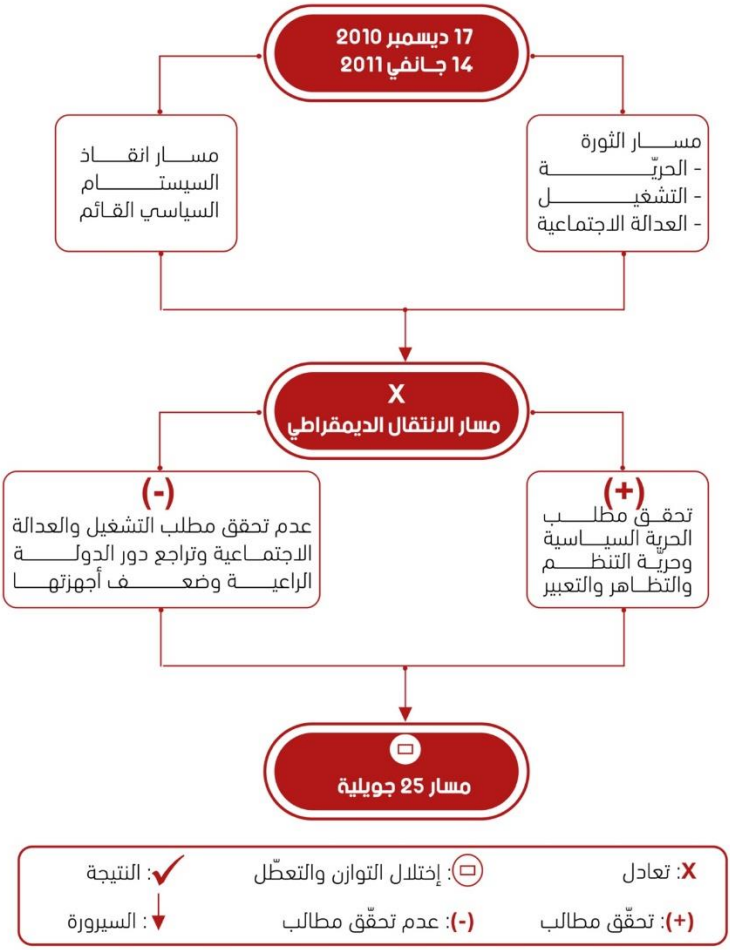

4. صدى قيس سعيد وصدى الشعب: نغم أم نشاز؟

"الشعب التونسي يواصل ثورته في إطار الشرعية."
"قيس سعيد"

نعم، ولكن أي ثورة وأي شرعية؟ هي ثورة أجهضها مجلس تحقيق أهداف الثورة ومسار الانتقال الديمقراطي، والشرعية هي شرعية رئيس الدولة الذي انتخبته فئات اجتماعية أقصاها هذا المسار وأجهض ثورتها.

يترجم تصريح قيس سعيد، التّقاطع الاستراتيجيّ بين سيرورتين، سيرورة الثورة في بعدها الشعبيّ (أي المطالب الاقتصاديّة والاجتماعيّة وكذلك المطالب التي لم تتبنّاها النّخب الّتي خانته بتحقيق مطلب وحيد هو حرية التعبير والممارسة السياسية داخل إطار ديمقراطي ليبيرالي) وسيرورة إعادة قوة وهيبة ومكانة الدولة في سيستام الحكم على حساب النظام السياسي.

إذ جزء كبير من أجهزة الدولة هو إمّا معاد للنهضة أو متعامل معها على مضض أو يتعامل معها براغماتيا دون ولاء.

ويمكن القول إنها لم تنجح، على عكس الرّائج والمتصوَّر، في التمكن من الدولة وإن نظام الحكم/ النظام السياسي الذي بنته لم يتمكن من خلق النظام-الدولة أو الدولة -النظام حيث يصبح السيستام المهيمن كلا متجانسا متراصّ البنيان وهذا ما أثبته تاريخ 25 جويلية 2021.

فالشعب، في تماه مع خطاب قيس سعيد، قال إنه يريد إسقاط النظام لا إسقاط الدولة. نعم. لكنّه لم يقل أريد دولة أبويّة سيادية تحكمني دون نظام يقوم على الحياة الحزبية ووجود نخب ومجتمع مدني والتفريق بين السلط. ههنا ينقلب قيس سعيد انقلاب حقيقيا، ينقلب على مسار الانتصار للثورة المغدورة لينضم لمسار الانتصار للدولة المظلومة. هنا يحمل إرادة الشعب وجها ما لم تكن حمالة له ويضيف لهذه الإرادة الجماعية إرادته الفردية، وهنا تكمن الخطورة.

فلئن يشترك الشعب مع سعيد في معاداة النظام السياسي الذي أنتجه مسار الانتقال الديمقراطي، لكنه لا يريد، أو هكذا نعتقد/نفترض/نريد، تعويضه بدولة كليانية بنظام واحد أبوي غير تعددي وأبدي. بل المجتمع يريد تعويض هذا السيستام الحاكم بسيستام فيه دولة عادلة راعية ديمقراطية لا يتغول فيها النظام لا على الدولة ولا على المجتمع. لربما ننادي، من الآن

فصاعدا، بالتفريق بين الدولة والنظام وحماية المجتمع من اتحادهما وتغول السيستام الناتج عن ذلك على المجتمع، وهذا هو الدور الحقيقي للمفكرين والنخب والناشطين والأحزاب والمجتمع المدني.

5. حين تسقط الجزرة: تسقط العصا ولو بعد حين:

هذه علاقة سببية، بل قانون جديد يمكن اكتشافه عبر تشخيص دقيق لسيرورات التشكيل المركب والمعقد لعلاقة السلطة بالمجتمع في تونس.

فإن كان سيستام بن علي يقود العربة(الدولة) ماسكا العصا (الداخلية والجيش والإعلام) ومعلقا الجزرة (قفة المواطن) أمام المجتمع مسلوب الإرادة(الدابة)، فإن سيستام ما بعد بن علي يقود العربة ماسكا العصا دون أن يحتاج للجزرة بعد أن صارت الدابة مقتنعة بإمكانيّة أن تسير دون حاجة إلى ضرب العصا. فهذا السيستام الجديد ظل يمارس عنفا رمزيا، كانت فيه الأغلبية خاضعة للأقلية وكانت فيه مانحة لمن يحكمها الحق في الحكم باسم شرعية الصندوق. وكانت مؤمنة بأنها إن أرادت التغيير فعليها الذهاب للصندوق. إلا أن صدمة تحالف النداء مع النهضة ثم، بدرجة أقلّ، قلب تونس مع النهضة، وخاصة بخيانة النهضة

لقواعدها المتشدّدة وكذلك حلفائها في مسار الانتقال الديمقراطي وفي مسار الثورة والأغلبية التي لم تنتخبها لكن لديها عليها حقّ وقد خانت الجميع باعتماد سياسة اصطفاء جماعتها والبحث عن البقاء في السلطة على حساب الكل من خلال تحالفها مع النظام السابق ورجال الأعمال الفاسدين وتحويل النظام السياسي، خاصة مع انتخابات 2019، إلى نظام ينتج حكما غير ديمقراطي تتغوّل فيه السلطة التشريعية على السلطة التنفيذية ويصبح الحزب حاكما أوحد لمصير الدولة والمجتمع. مثّلت هذه الصدمات إهانات متتالية أحدثت شرخا في قبول المجتمع بهكذا سيستام فصار رافضا له قولا وفعلا.

تأتي الجزرة إذن قبل الصندوق، ومن ثمّ فإنّ العصا مع الجزرة خير من العصا دون جزرة، وتأتي الكرامة، قبل الخبز أحيانا، كما يقولون. وبما أن ذلك نسبي، فالخبز يأتي أيضا، قبل الكرامة أحيانا!! ولا وجود لكرامة لمجتمع يمارس حقه في انتخاب أقلّية لا تعترف بوجوده إلا أيّام الحملة الانتخابية والتي ما إن تصل إلى الحكم حتّى تصادر كل حقوقه. أقلية تسلبه كرامته، باسم الديمقراطية، وتصادر كلّ سبل التخلّص من هيمنتها بتحوّلها للخصم والحكم.

6. السردية الجديدة: إرادة الشعب مهمة" Will of the People matter "

لئن انتهى زمن السرديات الكبرى، ربما، حسب "ليوتار"[20]، فإن السردية الشعبوية، كبرى كانت أو صغرى أو مهما كان حجمها، مازالت قادرة على تجييش المشاعر وحشد الشوارع وإيصال أصحابها إلى حكم.

وإذا جثمت الديمقراطية التمثيلية على صدر المجتمع والدولة في تونس، عبر نظام انتخابي لصوصي ونظام حكم غير ديمقراطي تتغوّل فيه "باردو" و "مونبليزير" على "القصبة" و" قرطاج"، وجثمت على صدر الأغلبية وقطعت عنها الأنفاس، فإنّ هذه الأخيرة ستصرخ "أنا أختنق"، وإن لم تسمع النخبة هذا الصّوت فسيأتيها حتما صراخ الملايين في الشوارع وهي تحتجّ، وفي صناديق الانتخاب وهي تقترع وعلى وسائل التواصل الاجتماعي وهي تكتب قائلة: "أنا أريد". هذه الإرادة غير قادرة في حالتها الخام وفي عفويّتها وعدم تنظمها على تغيير الواقع وعلى جعل قوّتها، كمّا وكيفا، محققة لإرادتها. وهكذا يمكن لمن يعزف ناي الشعبوية والذي يكون خارج جدران السلطة دائما وقريبا ممّن يقبعون

[20] Pagès, Claire. « La fin des grands récits d'émancipation », , Lyotard et l'aliénation. sous la direction de Pagès Claire. Presses Universitaires de France, 2011, pp. 103-131.

خارجها، أن يسحر القلوب قبل العقول، ويفعل ما وصفه أبو سفيان، سيد بني أمية، حين رأى محمد بن عبد الله داخلا مكة: "إنه يستولي على القلوب لا الجدران. وهذا هو النصر". فرئيس الجمهورية لا يخاطب العقول بل القلوب، لأن خطابه يجد صدى لدى ما يسميه فريدريك لوردون (classe d'ingenia) /طبقة المشاعر[21]. وهي طبقة تتحدد بما يشعر به أفرادها لا بما يمتلكونه او ما ينتجونه اقتصاديا. طبقة تشعر بالغيض والضيم طبقات متوسطة وبورجوازية وفقيرة، شباب ومسنون، رجال ونساء، مثقفون وأميون ومواطنون عاديون، يختلفون في عدة ملامح لكنهم يشتركون في نفس الموقف السلبي من السلطة باختلاف أسباب ذلك الموقف موضوعيا. هذه الطبقات تتحد فيما يولده هذا الموقف السلبي من حنق وغضب وخاصة، من رغبة ملحة في التغيير.

وهنا، وهذا مربط الفرس في نقد ممكن لتعامل القوى التقدمية والديمقراطية مع المجتمع، عوض أن نغضب من الشعب لحنينه لحكم بن علي ولدعمه اللامشروط لرئيس ننعته بالشعبوي، رئيس يحتكر كل السلط، ولو إلى حين، وجب علينا،

[21] Coutrot, Thomas. « À propos d'Imperium, de Frédéric Lordon : Encore un effort pour être internationaliste ! [1] », Revue du MAUSS, vol. 48, no. 2, 2016, pp. 107-116.

خاصة كباحثين ومناضلين من أجل العدالة الاجتماعية والحرية والكرامة، أن نفهم كيف ولماذا يميل "الشعب" للحكم الفردي؟ هل هي متلازمة نفسية؟ طبعا لا. الأمر أبعد وأعقد من ذلك. المسألة اقتصادية واجتماعية، وبالتالي ثقافية فسياسية بالأساس. الشعب لا يحب من يحتقره ويحرمه من حقوقه الأساسية ويطلب منه أن يمارس حق الانتخاب، انتخاب الذئب، ليكون خروفا يحرمه الراعي من أكل العشب، كل بضع سنين.

نقارب الشعبوية في هذا المستوى لا باعتبارها وصما ولا وسما، بل بما هي مقاربة سياسية تقوم على اعتبار النخب الحاكمة، سياسيّة كانت أو اقتصاديّة أو إعلاميّة أو ثقافيّة، معادية/عدوّة للشّعب وباعتبار أنّ هذا الأخير ذو إمكانيات عظيمة وهو مقتدر قادر على صنع المعجزات لولا هيمنة النخب الفاسدة عليه[22].

وهذه المقاربة تكبر وتنمو داخل شعور عامّ لدى المجتمع، أو لدى أغلبية الفئات الاجتماعيّة القابعة خارج دائرة السلطة، باعتبار أنّه قد تمّ إقصاؤهم من قبل أقلّيات ينتخبونها لتمثّلهم لكنّها تنقلب عليهم بمجرّد الوصول إلى الحكم.

[22] Jacobi, Daniel. « Introduction : Le savant et le populaire Retour sur une opposition arbitraire », Communication & langages, vol. 181, no. 3, 2014, pp. 25-31.

هذه الوضعيّة كما يُعرِّفُها من يعيشونها، بمجرد تماهيها مع التعريف الشعبوي المتناغم معها، يصبح الشعبوي مداويا للجروح النرجسية جمعاء التي حلت بالذات الجماعية(الشعب). تعريف للوضعية السيئة والهشة من قبل زعيم يُخبر هذه الذات أنها ليست سببا بلاءها بل أن النخب من تسببت في ذلك، وأنها قادرة على النجاة بمنحه ثقتها لأنه مؤمن بعظمتها وخاصة ببراءتها. فالآخرون، الأقلية، هم الشيطان والفيروس والظلام والخطر الداهم والدائم وهم النكرات، أما "النحن"، المعرفون بالألف واللام، أي الشعب، فلنا القوّة والسّيادة وكلّ الحقّ والحقيقة، وخاصّة هذه الأخيرة.

7. من سلطة رابعة، مرورا بسلطة ثانية إلى الميتا- سلطة: السلطة ما بعد 25 جويلية

مثّل قيس سعيد، منذ اليوم الأوّل لوصوله إلى قرطاج إلى السّاعة التي سبقت إعلانه تفعيل الفصل 80، سلطة رابعة، لا مجرّد جزء مشلول من السّلطة الثانية(التنفيذية) كما ذهب لذلك البعض أو الجميع. كان يمثل سلطة معارضة داخل سلطة الحكم، بل معرقلة أيضا ولدت من رحم سلطة تمت محاصرتها بعد أن صادروا صلاحيّتها قبل الانتخابات وبعدها. ثمّ، وبعد تفعيل

الفصل 80 تحوّل الرّئيس إلى ميتا-سلطة[23]، un Méta pouvoir أي إلى كلّ متجاوز لمجموع أجزائه، إلى قوّة متجاوزة لكلّ القوى تتحرّك في علياء ما فوق دستوريّة وذلك بقوّة احتكار القدرة على تأويل الدّستور، وبقوّة أجهزة الدولة، وبقوّة حالة الضّعف التي تعيشها البلاد ولكن، وخاصّة، بقوّة احتكار إرادة الشّعب التي باسمها، وباسم "الشّعب يريد" يمكن للرّئيس أن يفعل "ما يريد".

" بالتالي، فالشعب يريد" هي جملة اسميّة تلخّص كلّ ما هو فوق دستوريّ supra constitutionnel وكلّ ما هو فوق السّلطة. إذ تكثّف وجود الميتا سلطة Méta pouvoir، أي علياء السّلطة، الأعلى حتى من الدّستور نفسه.

لذلك، على غرار رجال ونساء القانون، نريد، باعتبارنا باحثين أيضا، محكمة سوسيولوجيّة، إلى جانب المحكمة الدستوريّة، وذلك لتحدّد ما يريده الشّعب فعليّا/امبيريقيّا دون وصاية أو ادّعاء أو خيال أو نسق "فانتازماتي" أو توظيف. هذه المحكمة تقوم بمسح/تعداد/إحصاء/رصد/قياس وإنجاز دراسات وبحوث كمّية وكيفيّة وإتنوغرافيّة محيّنة للمجتمع لتقول

[23] Gauchet, Marcel. « Contre-pouvoir, méta-pouvoir, anti-pouvoir », Le Débat, vol. 138, no. 1, 2006, pp. 17-29.

للسّلطة وللجميع ما يريده "الشعب" وتحدّده، وذلك بعد تأصيل إبستيمولوجيّ وسوسيولوجيّ طبعا لما نعنيه ب"الشّعب".

للأسف هذا هو الضّمان اليوتوبيّ السّاخر الوحيد والمستحيل الذي قد يقينا شرّ الاستبداد. فكلّ الكوارث تمّت باسم إرادة الشعب، ولم يتحمّل مسؤوليّتها إلّا هذا الأخير، لوحده.

8. قيس سعيد و" الميتا سلطة" الاقتصادية: " خيال مآتة.".

ولتنسيب إطلاقية القوّة السّابق تشخيصها، فإن سلطة المال، هي الميتا سلطة الفعليّة في تونس. السّلطة الدائمة التي لا تنتخب ولا تأتي من الصّندوق ولا من الشّعب، السّلطة التي يمكنها التّأثير في كل السّلط كي لا نقول التحكّم فيها. هي السّلطة الّتي لا يفكّر قيس سعيد في محاربتها أو في ضمّها ولا يقدر على ذلك بل دأب على مجاملتها ومهادنتها والتّحالف معها وطلب مساعدتها وكذلك قدّم لها يد الدّعم والحماية. فهي غير متّهمة او ظالمة في ذهن قيس سعيد، بل هي باعتبارها منظومة استغلال وهيمنة على/لقوى الإنتاج بمختلف أشكالها، والمحتكرة لوسائل الإنتاج، ليست ظالمة مادامت تطبّق ترسانة القوانين الظّالمة كما هي. لكن إن واصلت الهيمنة في خروج عن القوانين الظالمة وذلك عبر

التحيّل ومخالفة القانون المتحيل بطبعه، فذلك إفراط في السّرعة يعاقب عليه القانون الذي لا يسمح بتجاوز السرعات. فالفهد لا يحتاج الغشّ ليفوز على الأرنب. انه اقتصاد ظالم لكنه، في نظر المقاربة " القيسية" قانوني وأخلاقي!! أو يمكن للفاسدين العودة للصراط المستقيم، وأن ينزعوا وصم الفساد عنهم، لا بنيل جزاء قضائي بل عبر صكّ توبة يعطيه الرئيس لمن يعترف بشرعية مشروعه، بمشروع " أكثر رجل أعمال سارق يستثمر في أفقر معتمدية"، والذي ليس إلاّ صورة مجمّلة لإفلات قانوني/مُقنّنٍ من العقاب (Impunité de droit) أو وجه ثانٍ لُعملة عنوانها "عدم تجريم رأس المال" والمُصالحة مع الميتَا سُلطة، سلطة "الفلوس".

وهكذا، بالقضاء على "الفاسدين"، ومن خلال علاقة الحبّ بين ملّاك الاقتصاد الذين نالوا صك النقاء أو الغفران وبين ساكن قرطاج، يعيد السيستام الاقتصادي المهيمن إنتاج علاقة الريع مع السلطة، بواقع 25 جويلية، لا بما هي علاقة احتكار للقرب من الحاكم وما تولّده من مصالح[24]، بل بما هي علاقة تضامن متبادل مع هذا الأخير ضد خيال مآتة عنوانه: الفساد.

[24] Krichen, Aziz, *La gauche et son grand récit : comprendre l'économie rentière*, Éditions Mots Passants, Tunis, 2021

9. الفصل 80: شتاءٌ لكلّ الفصول

لقد طبق قيس سعيد، من خلال تفعيله للفصل 80 لدستور 2014، القراءة "الفيبرية" لمفهوم الدولة وذلك بالتحديد في الصفحة 97 من كتابه الاقتصاد والمجتمع[25]. فالدولة من خلال هذا الفهم، ليست مجرد مؤسسة سياسية ذات طابع مؤسساتيّ، بل إنها لا تصير دولة إلا بعد تمكّن بنيتها الإدارية من احتكار السلطة وذلك عبر الجيش والقضاء والشرطة، ويتم ذلك باسم القانون، اي لا تصبح دولة إلّا بتمكّن جهاز إدارتها من السيادة[26].

والسيادة، وكما يفسر ذلك ماكس فيبر، لا تتحقق إلا من خلال قدرة الدولة عبر جهازها الإداري على الاستيلاء على "مونوبول" العنف المادي والرمزي.

وللتمهيد لإحالة لاحقة حول التناغم بين فكر كارل شميت، تلميذ ماكس فيبر، وقيس سعيد بل والسياق التاريخي الذي أنتج فيه أفكاره، نذهب لوجود حتى تشابه بين الفصل 80 في الدستور التونسي والفصل 48 في دستور جمهورية فايمار في

[25] Lallement, Michel. « Max Weber (1864-1920). Une méthode compréhensive », Nicolas Journet éd., Les grands penseurs des Sciences Humaines. Éditions Sciences Humaines, 2016, pp. 39-43.
[26] Idem.

ألمانيا قبل صعود هتلر للحكم. الفصل الذي يعطي لرئيس الدولة (الرايخ) صلاحيات واسعة في ظلّ وجود خطر/أزمة.

وبالعودة للفصل 80. لقد عوّض تفعيله على الطريقة القيسية كل الفصول. فلم يعد هناك دستور. وكلّ ما بقي هو فصل واحد أصوليّ يعوّض الدستور ويحلّ مكانه.

وهكذا، ربما لا يحتاج الرئيس لا لتنظيم مؤقّت للسّلط ولا لحلّ الدستور ولا لإعادة البرلمان للانعقاد للتّصويت على الحكومة أو حلّه إن رفض. الخطر الدّاهم هو خطر دائم يتحدّد حسب رؤية رجل واحد ووفق خياله وفانتازماته. وهو الذي سيحدّد متى ينتفي الخطر. وهكذا صار الرّئيس السّفينة والقائد والبحر والرياح ليقودنا إلى برّ الأمان دون برلمان ودون دستور، أو بفصل وحيد من الدستور، ودون بوصلة أو ببوصلة تكون وجهة الشمال فيها قناعاته وعقيدته وتفكيره. وهكذا لن توجد سلطة لإيقاف سلطة إذ لا وجود لتفريق بين السّلط بل بوجود سلطة متجاوزة لكل السّلط: سلطة الشّعب يريد.

هكذا صار ساكن قرطاج واثق الخطوة يمشي ملكا، يريده الشعب وهو يريد ما يريده للشعب.

لكن قبل الوصول لهذا المستوى، تمت تغذية التناقضات بين الضدين: مسار إعادة هيمنة الدولة ممثل في قيس سعيد/رئاسة الجمهورية وحلفاءه من جهة، ومسار الانتقال الديمقراطي/منظومة الديمقراطية التمثيلية/حكم البرلمان ممثلا في النهضة والمؤلفة قلوبهم ومصالحهم.

فمن جهة، ساهم قيس سعيد في الحكومة الأولى عبر حزامه البرلماني، ولو بجزء بسيط، في إسقاط مرشّح النهضة الحبيب الجملي. لتعود له سلطة تعيين رئيس الحكومة. ثم ساهم في تعطيل، ولو بجزء بسيط، إرساء محكمة دستورية. ثم ساهم، وبجزء كبير، في تعطيل عمل حكومة المشيشي برفض استقبال الوزراء لأداء اليمين الدستورية وكذلك في إفشال تكتيكي واستراتيجي لإقامة حوار وطني ممكن. ثم في الفترة الأخيرة قبل تفعيل الفصل 80، ونسوق هذا التحليل الافتراضي بحذر، في مسألة احتكاره للتّلاقيح عبر مؤسّستي رئاسة الجمهورية والصّحّة العسكريّة. ومن جهة أخرى، صارت النهضة، ممثّلة في رئيس حركتها الذي صار رئيس برلمان، وعبر نظام انتخابي مفصّل على مقاسها، تمارس دكتاتوريّة ديمقراطيّة بتغوّل سلطة على بقيّة السّلط. وحاصرت الرئيس ورفضت مشروعه لتغيير النّظام الانتخابي قطعيّا ثمّ أسقطت حكومته؛ حكومة الفخفاخ. ومن ثمّ

اختطفت مرشّحه الثاني المشيشي. ثمّ هدّدت الرئيس بالعزل ووصمته، هي وحواريّوها، في كلّ مكان وزمان بل وتورّطت، مباشرة أو بالوكالة، عبر حلفائها الجيو-سياسيين أو أعدائها، في جعل الرّئيس على يقين من وجود مؤامرة لاغتياله.

وبذلك فإنّ تفعيل الفصل 80 حسب تأويل قيس سعيد، الذي ولَّده واقع مركّب ومعقّد من موازين القوى، يثبت تشخيصنا الدّيالكتيكي للصّراع القائم بين مكوّنات السيستام الحاكم في تونس، أي بين الدّولة والنظام. وقد ذكر ذلك الرئيس بالحرف الواحد: إنّ الخطر الدّاهم الذي يهدّد كيان الدولة هو البرلمان والحكومة، أي النّظام السّياسي. ويثبت أيضا، عبر تناظر تاريخي للأحداث بين تونس وفرنسا، لكن هذه المرّة دون حاجة لتأويل قد نتعسف به على قيس سعيد، أنّ في موعد 25 جويلية وما سيليه، خاصة مشروع الاستفتاء وتغيير جوهر السيستام السياسي، استلهام من تجربة شارل ديغول ما بعد الحرب العالمية الثانية وعلاقة قائد الحرب مع ساحة الوغى السياسية في بلاده.

وهكذا وفي قراءة لما ينشده/وما يفعله قيس سعيد، يمكن التخلّص للطرح التالي: "للدولة رئيس وهو رئيس الجمهورية. وللنظام رئيسان: رئيس الحكومة ورئيس البرلمان، وهذا الأخير هو رئيس حزب ديني ومجلس شورى يحكم فعليا البلاد. وبقلب

العلاقة بين كلا الطرفين إثر حدث 25 جويلية، بجعل الدولة محتكرة للسلطة في علاقتها بالنظام، يصبح رئيس الجمهورية رئيسا لكل "السيستام السياسي" وبالتالي الحاكم الفعلي للسلطة. وهكذا تستعيد الدولة الحكم من النظام، بل وتفتّكُه. وكأن قيس سعيد علي يقول على لسان لويس الرابع عشر: **"أنا الدولة والدولة أنا."**

10. تشخيص ما حدث ما يحدث وما سيحدث: ما الذي يُوَلِّدُ تكتيكات واستراتيجيات قيس سعيد؟

إلى جانب الواقع الموضوعي (السياسي/ الاقتصادي/ الاجتماعي الخ..) والتطبع الذاتي، هناك تأثر واقتناع وعمل بمرجعية ايديولوجية فكرية يولد أفعال قيس سعيد ويُمكِّنُنا، وهذا الهدف من هذا الجزء من المقال، من إدراج تكتيكات وخطوات واستراتيجيات قيس سعيد في إطار مرجعية واضحة المعالم..

فغموض قيس سعيد وغموض خطابه وخطواته والألغاز التي يتحدث بها والأسرار التي يعلن أنه لن يفشيها، حديثه عن الفرق بين الشرعية والمشروعية، حديثه عن حالة الاستثناء، بل وتحول هذا الخطاب لفعل وممارسة تحققت على أرض الواقع من

خلال إقامة حكم سيادي يجمع كل السلط، لا يمكن إلا أن يأخذنا، لا فقط لمقارنة مع كارل شميث على مستوى الأطروحات، بل حتى لاستنساخ تاريخي لما كان يريده شميث ان يحدث او ربما ما حدث فعلا دون أن ندخل في تفاصيل تلك الحقبة التاريخية في ألمانيا.

سنتطرق فيما يلي، عبر إعادة نقل ما كتبه الباحث محمد هاشم رحمة البطاط في بحثه المعنون 'الفكر السياسي عند المفكر الألماني كارل شميت"[27]، لبعض الأسس الفكرية لكارل شميث وسنترك للقارئ استنتاج العلاقة بين ما فعله/ ما قاله، ما يفعله وما يقوله وما سيفعله ربما قيس سعيد في المستقبل القريب، والطرح الفكري لكارل شميث ومشروعه.

في هذا الإطار، لسنا سباقين في استقراء وجود هذه العلاقة[28] أو في نفي وجودها[29]. ولا نعتقد أنّ تأثر قيس سعيد

---

[27] البطاط رحمة، محمد هاشم. "الفكر السياسي عند المفكر الألماني كارل شميت"، ص 363-398، 2017. الرابط الإلكتروني:
https://www.iasj.net/iasj/search?query=au:%22م.د.%20محمد%20هاشم%20رحمة%20البطاط%

[28] Ferjani, Mohamed Cherif. *Les conceptions de l'état d'exception de Carl Shmitt à Kais Saied*, Kapitalis, mise en ligne 25/09/2021, consulté le 01/10/2021. URL: http://kapitalis.com/tunisie/2021/09/25/les-conceptions-de-letat-dexception-de-carl-schmitt-a-kais-saied/

[29] Khalfaoui, Mohamed Sahbi. ' *'Non, Kais Saïd n'est pas schmittien*'', publié sur Leaders. URL: https://www.leaders.com.tn/article/28605-mohamed-sahbi-khalfaoui-non-kais-said-n-est-pas-schmittien

بكارل شميت محدد لبرنامجه أو لمشروعه جذريا في نحو تناظري، بل هذا اجتهاد يهدف لجعل الحوار غير مختزل في شخص الرئيس ونفسيته، بين وسمٍ ووصمْ، بل حوارا حول الأفكار بالأساس.

i. السياسة كتمييز دائم بين العدو والصديق عند كارل شميث:

كارل شميث يؤكد أن جوهر السياسة هو "التمييز بين الصديق والعدو"[30]، وجوهر السياسة أو " السياسية"(Politics أو Le politique) هو جوهر عدائي لا يمكن أن يوجد دون حالة من التقابلية الصراعية عبر تمايز وجودي بين الصديق والعدو، إذ لا يمكن أن يكون هناك حديث عن السياسة، أو فهمها بعيدا عن ثنائية "الصديق/العدو" التي تهيمن على مجموع المنظومة الفكرية لشميت[31].

وطالما أن السياسة عنده ليست إلا تمييزا بين الصديق والعدو، لقد تأثر شميت كثيرا بتوماس هوبز. وكما هو معروف أن حالة الطبيعة عند هوبز هي حالة عدائية تصارعية، فالفرد عدو للفرد، والجميع عدو للجميع، وعندها أدرك أفراد المجتمع أن

[30] البطاط رحمة، محمد هاشم. "الفكر السياسي عند المفكر الألماني كارل شميت"، المرجع السالف ذكره

[31] المرجع نفسه

حالة الفوضى والاحتراب التي يعيشون فيها ستقودهم إلى الفناء الكلي ما لم يتم اللجوء للعقد الاجتماعي الذي يتنازل وفقه الافراد عن بعض من حقوقهم إلى الحاكم المطلق الذي بدوره سيضطلع بمهمة توفير الأمن والحماية لأفراد المجتمع[32].

أعجب شميت كثيرا بتحليلات هوبز عن الخوف في حالة الطبيعة الذي اعترى أفراد المجتمع، هذا الخوف الذي جعل الأفراد المشتتين يجتمعون سوية بغية إيجاد حل يخرجهم منه تجاه حالة الأمن ضمن دالة العقد الاجتماعي[33].

وقد سعى شميت إلى توظيف طبيعة العقد الاجتماعي عند هوبز لتبرير دكتاتورية الحكم والاستبداد في السلطة، فقد أدرك مآل تنظير هوبز، إذ يقول شميت :"صحيح أن المجتمع/الأفراد ربما يكونوا هم من صنعوا الدولة، لكنهم فعلوا ذلك مرة واحدة، وإلى الأبد، وأصبحت الدولة، بما هي آلة تتحرك بمفردها دون الرجوع لأحد وفق منطقها الخاص والمستقل"[34]. على هذا الأساس نكون أمام محاولة تبريرية لاستبدادية الحاكم وبشكلها الإطلاقي، إذ طالما أن الأفراد المتعاقدون قاموا بدورهم

[32] المرجع نفسه
[33] المرجع نفسه
[34] المرجع نفسه

المناط، فإن نشأة الدولة بعد ذلك تتقوم بدور الحاكم وصلاحياته الواسعة، ولا تحتاج إلى مشاركة فعلية من الأفراد في ممارسة السلطة السياسية[35].

ii. تبرير الدكتاتورية وحالة الاستثناء عند كارل شميت :

عديدة هي المسببات التي دفعت بشميت أن يكون مناصرا للدكتاتورية كتعبير عن فردانية الشخص الحاكم، وإطلاقية الممارسة السياسية للسلطة، ولعل من أبرزها تلك المعاينة التي لحظها على الضعف الذي يعتري النظام الديمقراطي الليبرالي إبان جمهورية "فايمار"، بالإضافة إلى ميل شميت بالدرجة الأساس إلى أن مركزة الممارسات العملية ستقود بشكل فاعل إلى نجاح في الخطوات، والى فعالية اكبر بالأداء حتى خارج العمل السياسي[36]. ولعل المنطلق الأساس الذي يمكن تقريره كمدخل لفهم تبرير شميت للدكتاتورية متأتي من رفضه للتعددية بوصفها الاعتراف بوجود تنوع فكري وإجتماعي في الدولة يجب أن ينعكس على النظام والأداء السياسيين، فالتعددية عنده "بنيت على تفكيك السيادة" ، إذ طالما أن السيادة التي تقرر في العقد الاجتماعي-

[35] المرجع نفسه

[36] المرجع نفسه

بإنموذجها الهوبزي- أن الإرادة السياسية للمجموع قد إنتقلت إلى الحاكم مطلق اليد في سلطانه، فلا داعي لظهور معوقات أمام صاحب السيادة في أدائه لمهامه ومسؤولياته، فالتعددية ستقود إلى تشظي السيادة التي لايمكن تمزيقها عبر إقرارات لا تحظى بالمنطقية، كونها –أي السيادة- فكرة جوهرية عن إرادة عليا/كلية واحدة[37].

شميت يؤكد على أن " الدولة الكليانية هي أقوى دولة إلى حد بعيد[38]"، هذه القوة التي تجعل الدولة قادرة على الاستجابة لكافة التحديات التي تعتريها، لا سيما وأن الفعالية في الأداء السياسي تتقرر، من ضمن مقرراتها العديدة، على ضرورة الاستجابة العاجلة والطارئة لما يحتاجه المجتمع. بيد أن الدكتاتور الذي يبرر له شميت، أي الفرد صاحب السيادة المطلقة، لا يختلف كثيرا، حسب تبريره، من تنظير جان جاك روسو للإرادة العامة، إذ أن مفهوم الخير "تشكل بطريقة تجعله متطابق مع مفهوم صاحب السيادة، مما يعني أن الشعب/المواطنين قد أصبحوا هم أصحاب السيادة"[39].

---

[37] المرجع نفسه

[38] المرجع نفسه

[39] المرجع نفسه

إذ يقول كارل شميت: "إذا كان النظام البرلماني قائم على فكرة أن من الصعوبة بمكان جمع الناس في مكان واحد ليقرروا أمورهم وشؤونهم العامة، لذا فإن الحل المعقول يتمثل في إيجاد لجنة منتخبة من الشعب تمارس الدور نيابة عنه، فإذا كان ممثلو الشعب، لأسباب عملية وفنية، قادرين على اتخاذ القرار بدل من الشعب نفسه، فإن بمقدور ممثل واحد موثوق، من دون شك، أن يقرر باسم الشعب نفسه"[40].

ومن محاولات شميت الأخرى التي أراد عبرها تقديم صورة مقنعة عن الصعوبة التي تجابه تبريره للدكتاتورية، أنها قد تنقسم لنوعين:

- **الدكتاتورية العسكرية**: تكون هذه الدكتاتورية انتقالية وتقوم بتعليق الدستور مؤقتا من اجل حمايته.

- **دكتاتورية صاحب السيادة**: ويعني بها دكتاتورية تقوم بإلغاء الدستور الموجود، ومن ثم تقدم على تقديم آخر مختلف.

وكأن شميت يريد أن يوضح أن دكتاتورية صاحب السيادة تختلف عن تلك الدكتاتورية الطارئة/الانتقالية التي

[40] المرجع نفسه

تعمل بشكل مؤقت.هو يؤيد الدائمة التي تعبر عن انصهار الرؤية الكلية للشعب في بوتقة حاكم واحد قوي يمثل تطلعات هذا الشعب ومصالحه، يقوم صاحب السيادة هذا بإلغاء الدستور ليأتي بغيره حسب ما يراه ملائما للمرحلة التي يمارس السيادة فيها، وحينما يقوم الدكتاتور/صاحب السيادة بتغيير الدستور، ومن ثم تطبيق سياسته على ارض الواقع، سنكون أمام اعتبارات جديدة في الشرعية السياسية، بشكل يحظر على الأفراد الاعتراض على تصرفات الدولة وخياراتها[41].

هنا، بمقارنة بسيطة، فقط على مستوى الحلول، يجد قيس سعيد مخرجا عبر مشروع البناء الديمقراطي القاعدي. إذ بما أن الشعب صار هو الذي يمتلك آليات الحكم ويمارسه بصفة مباشرة وذلك بالتشريع وايضا برئيس دولة منتخب، لا يمكنه ان يحتج ضد نفسه وضد إرادته!!

iii. حالة الاستثناء:

يعد كارل شميت أحد أهم المنظرين لحالة الاستثناء، ويبدأ تنظيره هذا بجملة "*أن السيادي/ صاحب السيادة هو من يقرر حالة الاستثناء*"، ويقصد بهذه الحالة أي ظرف حرج اقتصادي او سياسي او غيرهما تمر به الدولة، ويتطلب معالجة

[41] المرجع نفسه

طارئة وعاجل من صاحب السيادة، وغالبا ما يحتوي الدستور على خطوط عامة لمواجهة الأزمات وإعادة الاستقرار في الدولة . لكن هل هذا يعني أن حالة الاستثناء هي نفسها الحالة المتعارف عليها بحالة الطوارئ[42].

حالة الاستثناء أعم وأشمل من حالة الطوارئ المتعارفة، فالأخيرة هي تعليق لبعض مواد الدستور وفقراته في ظرف طارئ، وبشكل مؤقت، لحين انتهاء هذا الظرف، ومن ثم العودة إلى المواد والفقرات المعطلة وتفعليها من جديد بعد نفاد مدة الطوارئ في الدولة، بيد أن حالة الاستثناء لا تعني بالضرورة ذلك فحسب، بل تتعداه، إذ "تظهر في هذه الحالة بالتحديد، كما يرى كارل شميت، الاختلاف الفاصل بين الدولة والنظام القانوني، إذ بينما تظل الدولة قائمة، ينحسر النظام القانوني، وعلى هذا النحو يتمكن شميت من تأسيس أقصى صور حالة الاستثناء في السلطة التأسيسية متمثلة في الدكتاتورية السيادية"[43]، القضية هنا تتعدى مجرد تعطيل القانون، بل هو توظيف للحالة الاستثنائية لتغيير القانون من أساسه عبر ممارسة صاحب السيادة لدكتاتوريته التي يبررها شميت، بعبارة أخرى، يمكن "إن لا يعلق

[42] المرجع نفسه

[43] المرجع نفسه

الحاكم اللوائح والقوانين فحسب، بل يقوم باستمرار في إيجاد تصنيفات جديدة بديلة عنها" [44].

يكمن جوهر الاستثناء في كونه لا يحظى بالسمة المؤقتة كحالة الطوارئ، وإنما يتعداها طالما أن الدكتاتور/ صاحب السيادة يرى أن من مصلحة الدولة الاستمرار بتفعيل حالة الاستثناء، إذن نحن أمام عملية إعادة ترسيم لثنائية "القاعدة/الاستثناء"، فإذا كان المتعارف هو أن الاستثناء يخصص القاعدة في ظروف معينة لكنه لا يلغيها، فإن الاستثناء هنا يقوم بالإلغاء الكلي للقاعدة، ويأخذ مكانها كليا[45].

إذا أخذنا المرسوم 117 لقيس سعيد على سبيل المثال، لنحلله عبر التنظير الشميتي، نجد أن شميت، في كتاب اللاهوت السياسي، يحل مشكلة السيادة من خلال الاعتراف بأنّ الشرعية مرتبطة مباشرة بالقرار نفسه، وليس بالإجراء المعياري لكيفية اتخاذه. إنّ الطبيعة الجوهرية للقرار تتحدد بحالة الاستثناء وليس الحالة المعيارية العادية، وبالتالي فإنّ الشخص الذي يمكنه

[44] المرجع نفسه

[45] المرجع نفسه

اختيار اللحظة الاستثنائية هو الشخص الذي يمسك بزمام القانون[46].

إذن شميت يريد أن يقول : تبقى سلطة الحاكم مطلقة ما دامت حالة الاستثناء قائمة، والمؤكد هنا أن اغلب، إن لم يكن جميع فترات الحكم الدكتاتورية لا تخلو إما من حرب او تحديات عظمى او أعداء خارجيين يتربصون بالدولة وغيرها من المقولات التي إعتاد المستبدون استخدامها في هذا المجال، الأمر الذي يعني أن حالة الاستثناء ستبقى مستمرة وموجودة، وسيترتب على ذلك إطلاقا لسلطات الدكتاتور وصلاحياته، إذن نحن أمام حيلة لغوية/تعبيرية تتعمد البقاء على مفردة "الاستثناء" كي تشير إلى أن سبب تعطيل الحقوق والحريات العامة متأتي من تحديات ضاغطة[47].

هنا، ما نريد أن نتخلّص إليه، هو أنّ قيس سعيد سعى إلى/ساهم في خلق حالة الاستثناء موضوعيا قبل إعلانها.. فهي هدف مُبرمج قبل ترشّحه للرئاسة اصلا. وما ترشحه لرئاسة فاقدة للصلاحيات في نظام انتخابي يعتبره فاشلا ونظام حكم

---

[46]كارل شميت وموقفه من سيادة الدولة. حمد بن عبد الرحمن السريح، ترجمة: مصطفى هندي، موقع "آثاره"، نُشِرَ بتاريخ 28 فيفري 2021، الرابط الالكتروني للمقال: https://atharah.com/carl-schmitt-and-his-position-on-state-sovereignty/

[47]البطاط رحمة، محمد هاشم. "الفكر السياسي عند المفكر الألماني كارل شميت"، المرجع السالف الذكر

يعتبره معاديا للشعب، ليس إلا تكتيكا في ظل استراتيجية صارت واضحة المعالم بعد 25 جويلية/ 22 سبتمبر، استراتيجية الثورة من داخل السيستام السياسي. وبالتالي، من مصلحة سعيد إطالة حالة الاستثناء قولا (على مستوى الخطاب) وفعلا (على مستوى التدابير والاجراءات) حتى يضمن كل الشروط لتحقّق مشروعه: سيستام سياسي يقوم على دكتاتورية رئيس الدولة صاحب السيادة العادل الراعي والمستمد للشرعية من الشعب عبر نظام انتخابي يُنهي قوة الأحزاب ونظام حكم يسحب البساط من تحت طَوطمِها : البرلمان.

فعليّا، وبما أنّ الخطر الداهم هو البرلمان، إذن لن تنتهي حالة الاستثناء الا في حالتين: إما بانتهاء المدة النيابية الحالية أي في 2024، أو بتغيير نظام الحكم عبر تغيير الدستور بالاستفتاء.

iv. نقد كارل شميت للديمقراطية الليبرالية:

ينطلق كارل شميت في نقده لليبرالية من كونها تعني نزع السياسة عن الحياة العامة، إذ تبحث النظرية الليبرالية عن تحييد الدولة من أجل تحرير المجتمع البرجوازي، بعبارة أخرى، إنها تبحث عن مجالات عمل رأسمالي متحررة من تدخلات السلطات السيادية، والسعي لحماية الحريات البرجوازية

الفردانية، تتقوم الليبرالية، كما يرى شميت، بفكرة هي مناقضة تماما لما تتقوم بها السياسة، فالأخيرة تنطوي على التدخلات المؤسساتية التنظيمية في مجالات الحياة كافة، والسلطة السياسية تنظم كل شيء، بينما تهدف الليبرالية، جهد إمكانها، إلى تحرير الفرد، ومن ثم المجتمع، من سيطرة السلطة السياسية ومؤسساتها، وهكذا فإن "السياسة نقيض الليبرالية بالمطلق، لأنها تحارب الفردانية التي تذيب الروابط الإنسانية، بينما الهدف الأسمى للبرجوازية ليس إلا حماية الحقوق الفردية خصوصا حق التملك أمام الدولة، وهذا ما يدفعها للسعي إلى تقييد كل وظائف الدولة بالقوانين، والبحث عن فصل السلطات، وتقليص المحتوى السياسي للدولة، وطالما أن الليبرالية ترتكز على تحرير الأفراد من الدولة وصرامتها وسلطتها، يتوصل شميت إلى فكرة مفادها "إن الليبيرالية لا يمكنها أبدا أن تنتج نظرية إيجابية حول الدولة والحكومة والسياسة"[48].

يرى شميت أن النظام البرلماني القائم على التمثيل ليس بإمكانه أن يبلور فكرة حقيقية للهوية السياسية؛ لأنه يقوم على فكرة الحرية الفردية والتمثيل الطبقي بعبارة أخرى، بما أن المحتوى الفكري للديمقراطية الليبرالية غير سياسي وغير

[48] المرجع نفسه

ديمقراطي، فمن الثابت أن يكون شكله التنظيمي "البرلماني" يرزح تحت وطأة العجز في التعبير عن الشعب، ومن هنا "يحرص شميت على تأكيد أن الديمقراطيات البرلمانية تقوم على الخلط بين إرادة الشعب وإرادة البرلمان"، وأن الخير أبعد ما يكون تعبيرا عن الأول[49].

هذا التصوّر للبرلمان هو نابع أيضا عن تصوّره للديمقراطية الجماهيرية. إذ حسب وجهة نظره، البديل يكمن في الديمقراطية الجماهيرية التي تعبر عن إنهاء الأفكار حول الفصل بين الدولة والمجتمع، هذا الفصل الذي ركزته الليبرالية، بينما تكون هذه الديمقراطية كمعبر عن الدولة الكلية التي ينصهر فيها المجتمع بجملته في وحدة منسجمة تحت سلطة صاحب السيادة :"الدكتاتور السيادي"[50].

[49] المرجع نفسه

[50] المرجع نفسه

٧. الغموض كطريقة لممارسة السياسة:

"عندما تكون هناك فجوة بين أهداف المرء الحقيقية وأهدافه المعلنة، يتجه المرء بصورة غريزية إلى الكلمات الطويلة والتعابير المستهلكة، كحبّارٍ يقذف حبرًا."

جورج أورويل- 1946

51

فالسياسة هي نشاط استراتيجي كما يوضح ذلك " بيونغ شول هان" في حديثه عن الغموض حسب كارل شميث[52]. إذ لا توجد السياسة الا داخل مجال سري يولد أفعالها. وبالتالي عدم وجود السر يعني نهاية السياسة. لذلك لطالما أكد كارل شميث على ضرورة ان تكون السياسة سرية الطعم. وبالحديث عن الغموض والأسرار، لا نعتقد وجود ضرورة لإقامة المقارنة مع قيس سعيد. فإن كان بالإمكان تلخيص قيس سعيد في كلمة فهي الغموض. الغموض في الأقوال والأفعال كطريقة في ممارسة السياسة.

[51] George Orwell, "Politics and the English Language,"in George Orwell, A Collection of Essays (New York: Harcourt, 1981), p. 167.

[52] Byung-Chul Han, *La société de transparence*, Éditions puf, Paris, 2017, pp 16-17

11. قيس سعيد و أقانيم الدولة الظالمة:

للإجابة عن هذا السؤال عبر الإلمام بكلّ تعقيداته الموضوعية وجب طرح سؤال آخر: الحرب على الهجرة غير النظامية وعلى التهريب وتعامل الدولة مع مستهلكي القنب الهندي وتعامل الدولة مع المواطنة والمواطن دون مساواة في الحقوق والواجبات: هل هي إرادة الشعب أم حرب على فئات من الشعب باسم فئات أخرى؟

أ. الهجرة غير النظامية:

كي لا نحارب الشعبوية بتحليل يتسرع القارئ في نعته بالصّفة نفسها أي الشّعبويّة، سنجيب على هذا السّؤال دون عقد مع محاولة الإلمام بكل تعقيداته ولو بإيجاز.

من هم، سوسيولوجيا، "الحراقة" ولماذا يهاجرون بطرق غير نظامية؟

أغلب "الحارقين" هم شباب احترقوا، قبل الآوان، بنار اليأس الجماعي. اليأس الذي سببه واقع تعيشه الأجيال التي سبقتهم ويعيشونه. واقع الفقر وهشاشة العمل والعطل المزمن الذي أصاب المصعد الاجتماعي. فالذين " يحرقون" ليسوا أطبّاء

أو محامين أو أساتذة أو ذوي رأسمال ثقافيّ كبير أو أثرياء أو أصحاب شهائد عليا، بل أغلبهم لم يكملوا مسارهم الدّراسي وجعلهم الإقصاء الاجتماعي والمجالي خريجي سجون وسكان أبديين للمقاهي. هؤلاء هم الأقدر، نفسيا، والأكثر قابلية اجتماعيا واقتصاديا، لركوب زوارق الموت للبحث عن حياة أخرى في أوروبا بعد الموت في تونس.

إنّ هجرة هذه الطبقة التي تتحدد بالسن وبالرأسمال الثقافي والمستوى الاجتماعي والانتماء المجالي، (وهنا سنقدم تحليلا عقلانيا براغماتيا حسابيا دون شعبوية وأخلاق تستبطن إرضاء القوى الاستعماريّة السّابقة والمتجدّدة)، هي من جهة هجرة، وإن كانت غير نظامية وغير "قانونية" في قانون وضعه القوي القادم إلينا دون تأشيرة، والتعامل معنا اقتصاديا دون عدالة، هي هجرة نافعة لاقتصادنا ومجتمعنا. هجرة تحدّ من نسب البطالة والجريمة والاكتئاب الجماعي لطبقة يئست من الدولة وعجزت الأخيرة عن مساعدتها. وهي هجرة تساهم بنصيب من العملة الصّعبة أيضا. هذه الهجرة مفيدة في كلّ الحالات ولا ضرر منها اجتماعيّا واقتصاديّا في كل الحالات، وهي ضرر في كلّ الحالات للاتحاد الأوروبي الذي لا يعترف بكونه سببا من أسبابها بتعجيزه لميزاننا التجاري واقتصادنا منذ عقود، ومن المنطقي أن

يقاومها خدمة لصالحه. لكن ما هو غير منطقي أن نقاومها، (وهنا نتحدث عن تعامل رئاسة الجمهورية مع هذا الملف)، براديكالية "أمنوية"، دون معالجة أسبابها، لنتحوّل إلى حرّاس حدود وشرطيّ أوروبا داخل حدودنا ونفقأ أعيننا بأيدينا إرضاء للرّجل الأبيض وتملّقا وتزلّفا ومداهنة لا يستفيد منها إلّا صاحب المنصب المتباهي بمنصبه وإن كان قادما بشرعيّة انتخابيّة قوامها ملايين الأصوات[53].

ومن جهة أخرى، فإنّ ورقة الهجرة غير النّظامية ورقة سياسيّة بامتياز وورقة تفاوض وضغط على الاتحاد الأوروبي الذي يتعامل معنا بوصفنا دولة دون سيادة وجمهوريّة موز وحديقة خلفيّة وأرضا بعليّة أو مهجورة.

وكي لا يكون هذا التشخيص مبنيا على حدس أو افتراض أو ربما افتراء، فيما يلي الإحصائيات التي تثبت صحّة ما نرويه.

i. بالنسبة للترحيل القسري[54]:

-الترحيل القسري من إيطاليا خلال سنة 2020 :

[53] لمزيد الإطلاع حول تعامل رئاسة الجمهورية مع ملف الهجرة الغير نظامية، الرجاء زيارة الموقع الإلكتروني للمنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية.

[54] المصدر: المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية

من جملة 4387 مهاجر تم ايوائهم في مراكز الاحتجاز في ايطاليا منهم 2623 تونسيون أي بنسبة 59.7 % . عدد التونسيين الذين تم ترحيلهم فعليا هو 1997 من جملة 3351 مهاجرا من جميع الجنسيات تم ترحيلهم أي ان التونسيون يمثلون 59.5%

618 مهاجرا تونسيا تم ترحيلهم من 1 جانفي 2021 الى 30 افريل 2021 من جملة 1097 مرحلا من جميع الجنسيات أي بنسبة 56.3%

592 تونسيا هو عدد المرحلين عبر مطار النفيضة من 1 جانفي 2021 الى 30 افريل 2021 في 25 رحلة جوية

الترحيل القسري من المانيا :

السنة	عدد المرحلين في رحلات خاصة	عدد الرحلات	جملة المرحلين
2018	233	11	344
2019	247	12	319
2020	140	7	422

ii. بالنسبة لتطوّر عدد عمليات الاجتياز المحبطة/عدد المجتازين الذين وقع ايقافهم منذ سنة2018[55]:

	2018			2019			2020			2021		
الشهر	عدد الواصلين الى ايطاليا	عدد عمليات الاجتياز المحبطة	عدد المجتازين الذين وقع ايقافهم	عدد الواصلين الى ايطاليا	عدد عمليات الاجتياز المحبطة	عدد المجتازين الذين وقع ايقافهم	عدد الواصلين الى ايطاليا	عدد عمليات الاجتياز المحبطة	عدد المجتازين الذين وقع ايقافهم	عدد الواصلين الى ايطاليا	عدد عمليات الاجتياز المحبطة	عدد المجتازين الذين وقع ايقافهم
جانفي	611	17	188	31	8	177	68	22	316	84	17	463
فيفري	449	47	537	21	4	46	26	25	571	660	77	1273
مارس	130	36	489	85	20	323	60	4	137	334	72	882
أفريل	720	43	583	116	11	166	37	6	99	307	42	409
ماي	824	43	780	94	19	249	494	60	1243	601	95	2487
جوان	289	23	377	249	23	254	825	119	1611	976	143	2120
جويلية	319	17	158	262	44	608	4145	245	2918	4044	211	2993
اوت	625	39	422	489	28	515	2306	191	1621	4036	317	5582
سبتمبر	559	35	356	864	39	500	1951	170	2035	1654	158	1943
المجموع	4526	300	3890	2211	196	2838	9912	842	10551	12696	1132	18152

[55] المصدر: المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية

ب. موقف قيس سعيد من عدم تجريم الاستهلاك.

المرشّح الوحيد في انتخابات الرّئاسة في 2019، الذي أكّد أنّه ضدّ إلغاء العقوبة السّجنية لمن يستهلك القنب الهندي، وأجاب ب: لا على كلّ مبادرات المجتمع المدني حول عدم التّجريم وضرورة التّقنين، كان طبعا قيس سعيد. وهو في هذا وفيّ لعلاقته الأصولية مع النص القانوني الذي يسبق ويغلب ويهيمن في عقيدته على القراءة العقليّة للواقع. وكأنّ النصّ القانونيّ وحي منزل لا يخضع للنسبيّة.

"سنة سجنا وغرامة مالية لأنك دخَّنت حشيش سيجارة امتزج تبغها بمواد اختلطت مع القنب الهندي أو حتى لمجرد استنشاق نسيمها في مجالستك لأحدهم ثم يتم تحليل "بولك" لإعلانك مذنبا"[56].

هذه الجملة هي توصيف لعقوبة جزائية دون إيقاف للتنفيذ في حق آلاف التونسيين. منذ عقود أدخلتهم للسجون ولم تخرجهم كما كانوا قبل معاقبتهم. ولم ينجرّ عنها الهدف الذي أعلن عنه المُشرّع ألا وهو حماية المجتمع وإصلاح الخارجين عن نواميسه. بل دمّرت حياة من اعتبرتهم خوارجَ ولم تحمِ المجتمع بل

[56] جاب الله، سفيان، "الزطلة في عراجينها"، في عراجين الغضب: كتابات سياسية مجددة، إصدارات كلمات عابرة، تونس، 2020، ص ص 162-180

زادت طينه بلّة بوصم آلاف الشباب وتحطيم مستقبلهم بجعلهم أصحاب سابقة عدلية تحرمهم آليّا من الوظيفة العمومية وعمليّا من أيّ عمل يرى ربّه، أي ربّ العمل، أن من عوقب سنة سجنا ليس عاملا/موظفا يؤتمن جانبه، فتحدّ من حظوظهم في الحصول على تأشيرة سفر لدول الغرب التي تدقق وكالاتها، بالتنسيق مع وزارة الداخلية، في وجود سوابق عدلية لمن ينشدون النفاذ لترابها.

هي عقوبة تُرتّلها دولة تخلق السبب ثم تُحرِّم النتيجة[57].

لايزال هذا القانون، القانون 52، مرآة للنظام بل منظارا مجهريا لكل باحث عن فهم وتفسير وتشخيص تطور السيستام الحاكم في تونس منذ الاستقلال وتطور قراءته للواقع ومدى تأقلمه وتعامله مع ديناميكية المجتمع وديناميكية ثقافته ومعاييره ونواميسه في علاقة بعصر العولمة ولاحدود الطبائع والممارسات والأهواء والسلوكات. لايزال بتشبثه بمزيد من العقاب للمستهلكين تارة وبضمان أدنى حدود العقاب تارة أخرى، أوديبا يعاقب نفسه ويفقأ عينيه بعد أن أفسد كل شيئ[58].

لايزال هذا القانون، إلى أن يزول، شاهدا على مدى انفصال الدولة عن مجتمعها بل غربتها عنه وتناقضها معه.

---

[57] المرجع نفسه

[58] المرجع نفسه

وما زلنا نعتبر هذا القانون خطرا على المجتمع لكن لا نعتبر أن استهلاك الزطلة فائدة له بل على العكس، لكن نذهب قدما في مستوى أول إلى اعتبار أن مبدأ الحرية أساسي في مقاربتنا لهذا القانون الذي سيزول لا محالة لأنه لا مواطنة لمن يسجنون بسبب "جونته" في وطن لا يحترم ذكاء الزمن، الزمن المتغير.

وفي مستوى ثان في اعتبار أن عقوبة السجن مدمرة للإنسان وان استهلاك الزطلة غير موجب لهذه العقوبة لان استهلاكها منوط بالمستهلك ولا ينجر عنه ضرر، إن وجد، إلا له وحده نظرا لمفعول هذه المادة الذي يجعل المستهلك يرنو للهدوء والارتخاء (باعتبارها تصنف من المخدرات الخفيفة حتى في حالة الزطلة بالإضافات الموجودة فيها).

وإضافة إلى ذلك فإنّ تجريم الزطلة ومحاربة استهلاكها وتجارتها جعل جزءا من المستهلكين عرضة لاستهلاك أسوأ الأنواع من جهة لنُدرة المنتوج أو للتوجه نحو الأدوية والمخدرات الرخيصة لغلاء أسعار الزطلة أو انقطاعها من جهة أخرى وبما في ذلك من مضار صحيّة واجتماعية وخاصة أمنية لأنّ المخدرات الرخيصة المتأتية من الأدوية ك"السوبيتاكس والترونكا والكيتامين" يمكنها

تحويل مستهلكها، على عكس الزطلة، إلى شخص عنيف وغير قادر على التحكمّ التامّ في تصرّفات بل وفاقدا للوعي أحيانا[59].

الجميع دون استثناء يمكن أن يكونوا مستهلكين ولكل كيفياته وأسبابه، لكن الذين يمكن تحديدهم هم فقط، وعن ومن هؤلاء نكتب ونستقي معلوماتنا، أولئك الذين هم الأكثر عرضة لعقوبة وهم أولئك أيضا الذين يشهرون ذلك وخاصة هم الشباب وعبر ومن خلال موسيقى الراب وبالخصوص مغنيها الذين، في سياقهم وبيتهم ومنظومتهم الحاضنة، يروون حكايات الحي الشعبي "الحومة الشعبية" مع الزطلة وحكاية شريحة كبيرة من الشباب الذي يعيش فيها[60].

وحين نقول الجميع فنحن نتحدث عن عدم إمكانية اختزال القابلية للاستهلاك في فئات معينة، بل على العكس استهلاك الزطلة خاصة في سياق تونس، ما بعد 14 جانفي 2011 بما هو سياق الحرية من جهة وفقدان الأمل من جهة أخرى، سياق فيه تكثيف اجتماعي اقتصادي نفسي ووجودي للحاجة للنسيان والهروب من الواقع أو ترويضه أو الرضوخ له أو البحث عن مصادر إلهام لمواجهته، سياق صار فيه الشباب محتاجا لملاذات

[59] المرجع نفسه

[60] المرجع نفسه

مختلفة. ملاذات ثقافية (الثقافة البديلة للبعض وثقافة الاندرغراوند للبعض الآخر) واجتماعية (البحث عن المرئية الاجتماعية لمن هم الأكثر تعرضا للتغييب والاعتراف بالنسبة لمن هم ظاهرون لكن دون جدوى) و (سياسية ايديولوجية؛ قيس سعيد كرسالة للسلطة من جهة أن قوة ماكينة الإعلام والمال لا تستطيع اقصائهم، كرسالة للنخبة بأنها لا تشبههم من جهة أخرى) واقتصادية (إقتصاد الانترنات للبعض والهجرة غير النظامية للبعض الآخر) وبالأساس نفسية وجودية لا يمكن مقاربة تعقيداتها في بضع سطور[61].

ج. الموقف من المساواة في الميراث: أصولية متناقضة

المبدأ الأصولي السلفي الإسلامي يقول: إذا تعارض صريح النص مع صحيح العقل فالأولوية لصريح النص.

قيس سعيد يقول: لا لمسألة المساواة في الميراث بين المرأة والرجل، بما هي مشروع عقلي تحديثي، مستندا في ذلك لصريح النص القرآني.

[61] المرجع نفسه

خطاب عدم المساواة بين الرجل والمرأة الذي يطلقه سعيد، تكمن خطورته هنا، وبالأساس، في الاستناد لأسبقية النقل على العقل في مسألة مواطنية مدنية يصير فيها القانون الوضعي والدستور الذي يقول الرئيس، استاذ القانون والدستور، انه يولد مشروعه منهما، ثانويا مقارنة بوحي السّماء .فالرئيس من جهة، فتح باب لن يقفل، باب أصولي سلفي في تمثل الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وتداخل الدين والسياسة، السياسة بما هي تدبير شؤون المجتمع لا كما يحدده مشروع مجتمعي قائم على فهم علمي وتصور استراتيجي تقدمي، بل استنساخ حذر ومحافظ وأحيانا رجعي لبنى المجتمع الفوقية. ومن جهة أخرى، تأنيث الفقر واعادة إنتاج ذكورية الفئات المهيمنة اقتصاديا من ملاك مصانع ومؤسسات وأراض.

في مستوى آخر، وبالعودة لبرنامجه الانتخابي، يطالب قيس سعيد بتطبيق الشريعة وفقا لتصوره. وذلك بأن يتمَّ التنصيص، في الدستور الجديد أو المعدل، على ان الدولة وحدها تعمل على تحقيق مقاصد الشريعة وهي: الحفاظ على النفس والعرض والمال والدين والحرية. ويعتبر رئيس الجمهورية أن الدولة ذات معنوية ليس لها دين، أنَّ الدين هو دين الامة "وعلى الدولة ان تعمل على تحقيق مقاصد الشريعة وهي خمس : النفس

والعرض والمال والدين والحرية"، إذ تم، حسب رأيه، في دستور 2014 التنصيص فقط على المقاصد في المقدمة لا على العمل على تحقيق المقاصد.

ومن جهة أخرى، يذهب رضا شهاب المكي، الذي يبدو وكأنّه" مُخَيخْ" قيس سعيد، في نص من نصوصه التي نشرها في مدونة الحوار المتمدن منذ سنوات[62]، إلى الجزم بأنّ الإسلاميين يحتقرون من لا يذهب لصندوق الاقتراع ولا يعترفون بمن يقاطع الانتخابات ويعتبرونهم ضعفاء بينما يعتبرهم رضا لينين مستضعفين وهم قادرون على الفعل بل يكمن فعلهم في المقاطعة. ويذهب لكون الغنوشي، زعيم الاسلاميين، على شاكلة " الماسونيين" يحتقر الضعفاء. وهنا يضيف، في الحديث عن الماسونية، وجود حرب على معتقدات الضعفاء وأنه وجب على المؤمنين والمسلمين الدفاع عن معتقداتهم. وربما هذا يفسر (إلى جانب تأثر قيس سعيد بالفكر المحافظ لكارل شميت) توجه حاملي مشروع قيس سعيد بل وباعثيه، وأولهم رضا لينين، رغم شيوعيتهم، نحو بلورة مقاربة محافظة بل ورجعية في تدبير شؤون

[62] المكي، رضا شهاب، الشيخ يكشف عن اتجاهاته الماسونية، موقع الحوار المتمدن، نُشِر بتاريخ 16 ماي 2018، الرابط الإلكتروني: https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=599080

الدولة والمجتمع. وهنا لا نستغرب أن يقوم قيس سعيد حين يعدل الدستور، بتمتين مكانة المرجعية الدينية.

12. قيس سعيد مفيد للجميع... الا للفقراء ??:

هذا العنوان هو إجابة في شكل استفهام، حيث ترديد الرئيس، لمسألة علوية القانون لكن بمراعاة الجانب الاجتماعي، وذلك على مستوى الخطاب، ثم تضييق الخناق على من يهاجر لإيطاليا إلى حد توقيع اتفاقيات تعاون تتراوح بين السري والمعلن، تهجّر التّونسيين الذين يتمّ تجميعهم في مراكز في إيطاليا قبل إعادتهم (بعد أن أجهضت محاولات أغلبهم لاجتياز الحدود) وذلك في إطار سياسة تصدير الحدود التي يتّبعها الاتحاد الأوروبي. هنا يذهب قيس سعيد، فعليا، ومن خلال مثال التعامل مع ظاهرة الهجرة غير النظامية، إلى تطبيق القانون، حتى وإن كان ظالما، رغم أنه يتحدث عن ضرورة معالجة الأسباب الفعلية لـ "الحرقة" لكنه لا يعالج إلّا نتائج هذه الأسباب: أي انعدام العدالة الاجتماعية وتحوّل الشّاب التّونسي إلى مُغتربٍ (اغتراب اقتصادي واجتماعي) /غريب في بلاده ينشد الغربة في بلاد أخرى.

فالعدالة الاجتماعية لا يمكن تحقيقها بالقوانين الموجودة بل بقوانين أخرى تأخذ المبادئ الدستورية الكافلة

للعدالة الاجتماعية والثقافية والمتولّدة من الحقوق الاقتصاديّة والاجتماعيّة والحرّيات العامّة والفرديّة باعتبارها مرجعا ومرشدا ونبراسا. أمّا فعليّا وبعيدا عن الخطاب الرسمي، على أرض الواقع، يطبّق قيس سعيد القوانين الظالمة كلها، دون استثناء، من قانون الطوارئ مرورا بالقانون 52 وصولا إلى محاربة الهجرة غير النّظامية وهي حرب على الحقّ في التّنقّل وإيجاد مورد رزق وركوع للاتّحاد الأوروبّي الّذي يعامل الدّولة التّونسيّة والمجتمع التّونسي بما هم بشر أقلّ منزلة سياسيّا واقتصاديّا وقانونيّا وحقوقيّا وإنسانيّا.

فهل الشعب يريد تطبيق القانون أم تطبيق القانون حين يكون عادلا؟

هنا يتوزّع دم شعارات الثّورة ومطالبها بين القبائل. ولم تعد قيم الحرّية والعدالة الاجتماعيّة والكرامة الوطنيّة تحدّد خطابات أيّ من زعماء المسارات: مسار الانتقال الدّيمقراطي أو مسار التّصحيح الثّوريّ للمسار الّذي صار بقدرة قادر مسار إعادة إحياء الدّولة بما هي روح السيستام السّياسيّ. فقد كان الرّئيس عبر مواقفه الإعلاميّة والأشكال التّنظيميّة التي ناضل داخلها، ابنا للسّيرورة الثورية، حاملا للوائها، بثورة من أجل عدالة اجتماعية وتشغيل وحقوق اقتصاديّة واجتماعيّة، أمّا اليوم

فصارت ثورة ضد " الفساد" و"الفاسدين" و"المتآمرين" و"الغرف المظلمة". صارت حربا بالوكالة يخوضها لصالح رأس المال "غير الفاسد" وكلّ من هم " غير فاسدين" باعتبار الفساد عابر أفقيا لكل الطبقات والفئات. وهكذا يغدو الصّراع إتيقيّا قيميّا لا طبقيّا. فالرّأسماليّ غير الفاسد والعامل غير الفاسد لم يعودا قطا وفأر بل باتا متآلفين في نظام استغلاليّ يكرّس الهيمنة والاغتراب لكنّه لا يتجاوز القانون الذي يكرّس الهيمنة والاغتراب. والعدوّ الوحيد لرأس المال هو الرّأسماليّ الفاسد، الّذي نحاربه لا لأنه يستغلّ العمّال، بل لأنه يستغلّهم خارج إطار القانون الاستغلاليّ بطبعه.

i. الشعب يريد... بن علي؟

على سبيل السّخرية ولكن بقراءة لوجود نسبة كبيرة من التونسيين تعتبر الوضع في عهد بن علي أفضل، وتماهيا مع اعتبار قيس سعيد لنفسه محققا لإرادة الشعب، فإن إعادة الحياة لدولة بن علي، أي هيبة أجهزتها ومؤسساتها عبر عنف رمزي، دون بن علي ودون طرابلسية ودون قمع للحريات، هو تحقيق لإرادة الشعب.

إذا سيكون سعيد بن علي عادلا وستكون دولته، دولة 25 جويلية، هي دولة 7 نوفمبر لكن دون سجون ولا تعذيب، دولة

تكمن شرعيتها في وجود امتداد شعبي كبير لرئيسها. ولكن، وعلى خلاف بن علي، قيس سعيد يؤمن بالعسكر وبتدخله في تدبير وإدارة شؤون المجتمع والاقتصاد وذلك لتطبعه الفريد، الصارم والمنضبط والملتزم والغير قابل للفساد. ولربما، وبعد عودته من زيارة السيسي، صار يؤمن بامكانية تثوير الاقتصاد وإطلاق المشاريع الفرعونيّة وذلك بالاعتماد على المؤسّسة العسكريّة، أي يد عاملة كفؤة ورخيصة ومطيعة وتابعة للدولة.

13. في تنسيب علاقة الخصومة مع قيس سعيد: هل عدو قيس سعيد هو عدونا؟

هل قيس سعيد، ومشروعه، مشروع الدولة السيادية، مشروع سيستام سياسي تهيمن داخله الدولة على النظام، مشروع نظام حكم رئاسي، مشروع قلب الساعة الرملية للسلطة، هو مشروع معادي لمطالب الحرية والعدالة الاجتماعية والديمقراطية؟

نحن غير قادرون حاليا على تقديم إجابة قطعية. حاولنا طيلة هذا المقال، تقديم تشخيص موضوعي لما حدث يوم 25 جويلية وما يجعل هذا الحدث، ومن أحدثه، محل نقد ومتابعة.

ليس قيس سعيد عدو ولا حليف. لسنا أعداءه ولا حلفاءه، فمن هم أعداءه؟

أعداء قيس سعيد كثيرون، وحلفاءه أيضا، لربما يمكن أن نصنف كأعداء له [63]، لكننا لسنا تناقضا رئيسيا بالنسبة لمشروعه وليس تناقضا رئيسيا بالنسبة لمشروعنا: مشروع العدالة الاجتماعية والاقتصادية. وهو، أي مشروع رئيس الجمهورية، ليس الخطر الدائم والداهم بالنسبة لنا، لكنه، تكتيكيا واستراتيجيا، على المدى القصير، لنا معه عدة تناقضات.

فمشروع قيس سعيد الماضي فيه قدما، سيقضي على العدو الأول لمسار الثورة، آ لا وهو مسار الانتقال الديمقراطي بنسخته الليبيرالية المنادية بدوام الهيمنة لمن يمتلك المال والإعلام في نظام انتخابي على قياس الحزب الديني المهيمن ونظام حكم يديم له السيطرة. وبالتالي، مشروع تغيير السيستام السياسي لقيس سعيد، سيقضي على منظومة "الديمقراطية التمثيلية البرلمانية"، التي تقوم على وجود النهضة كحزب يميني مسيطر ودائم مع ثُلّةٍ منالمؤلفة قلوبهم المتغيرين، والتي لا توجد النهضة من دونهم، وسيقضي أيضا، وآليا، على جيل سياسي بأكمله بل على سيستام تمثيل سياسي طبقي وفئوي أو لعله

[63] (من نحن؟: القوى التقدمية المؤمنة بالحقوق الاق والاج والعدالة للجميع)

الوحيد القادر على تحقيق يوطوبيا جديدة للثورة[64]؟ لكن كيف سيتم ذلك تطبيقيا؟

البناء الجديد:

حملة قيس سعيد الانتخابية قائمة على طرح مشروع منذ سنة 2011 ثم اعاد طرحه سنة 2013 تحت عنوان" من اجل تأسيس جديد" عبر فكر سياسي جديد يترجمه نص دستوري جديد[65].

بالتالي سيطرح تنقيحا للدستور والتعديلات ستشمل ان يكون البناء قاعديا ينطلق من المحلي نحو المركز وذلك عبر انشاء مجالس محلية في كل معتمدية وعددها 265 بحساب نائب في كل معتمدية ويتم الاقتراع بالأغلبية على الافراد ولا يتم قبول الترشح من قبل الهيئة المعنية الا بعد تزكية المترشح من قبل عدد من الناخبين والناخبات مناصفة حتى يكون مسؤولا امامهم وأيضا حتى يتم تجنب الترشحات الهامشية. المجلس المحلي يتكون مثلا من 10 اعضاء الى جانب الاعضاء المنتخبين يضم تمثيلية لاصحاب الاعاقة ويضم مديري الادارات المحلية ان وجدت في

[64] عبّاس، خليل، *الديقراطية الآن: قراءة في ظاهرة قيس سعيّد*، إصدارات كلمات عابرة، تونس، 2019.

[65] زنطور، كوثر، (12جوان 2019)، حوار مع قيس سعيد، موقع الشارع المغاربي، الرابط الإلكتروني: https://acharaa.com/الرئيسية/الشارع-المغاربي-تنشر-حوار-قيس-سعيد-كام/

المعتمدية بصفتهم ملاحظين لأنه ليس لهم الحق في التصويت الى جانب هؤلاء المشرف على الأمن في المعتمدية لا يتم تعيينه الا من قبل الادارة المركزية وبعد تزكيته من الاغلبية المطلقة من الاعضاء المنتخبين في المجلس المحلي الذي يتولى وضع مشروع التنمية في المعتمدية. بعد ذلك يتم الاختيار بالقرعة على من سيتولى تمثيل المجلس المحلي في المستوى الجهوي. (مثلا ولاية تعد 10 معتمديات 10 اعضاء عن كل مجلس محلي يتم الاختيار عليهم بالقرعة ولكن يجب ان تكون المدة محددة حتى يكون هناك نوع من الرقابة الداخلية). المجلس الجهوي في مستوى الولاية بخلاف الاعضاء المكونين من المجالس المحلية يتكون أيضا من كل مديري الادارات دون ان يكون لهم الحق في تصويت يقدمون برامج ويتم التأليف بين مختلف المشاريع التي تم وضعها على المستوى المحلي يعني ما يوضع من مشاريع "ينبع من الارادة الشعبية" ووكالة النائب على المستوى المحلي يجب ان تكون وكالة قابلة للسحب[66].

- البرلمان والانتخابات التشريعية:

يتم التصعيد من المجالس المحلية الى الجهوية ثم الى البرلمان .بالتالي ستحذف الانتخابات التشريعية حتى يصير المركز تأليفا لمختلف الادارات المحلية التي يتم التعبير عنها بالشكل

[66] المرجع نفسه

السالف شرحه. بالنسبة للمجلس التشريعي بباردو سيكون به 265 عضوا، بالنسبة للخارج يتم الاقتراع على ما يسمى بالقائمات المفتوحة[67].

إذن بعد مأسسة هذا المشروع ستكون هناك انتخابات محلية تنتخب منها مجالس محلية وبالاقتراع يتم تشكيل مجلس جهوي ويتم اختيار نواب باردو من المجالس المحلية ولن تكون هناك انتخابات مباشرة لبرلمان باردو. يعني أن الانتخابات التشريعية لن تكون موجودة في الانتخابات القادمة[68].

فعليًّا: البرلمان لن يعود له دور مستقبلا في ظل نظام رئاسي يركز السلطات لدى رئيس الدولة. سيكون فقط درسا تطبيقيا لنظرية الشعب يريد (يُريد فقط). فقط لا غير.

i. ما المخيف في سيستام قيس سعيد المنشود؟

هنا مربط الفرس. فإلى جانب عديد المناطق الرمادية في مشروع قيس سعيد[69]، يتضّحُ أن ليس لديه أطماع مادية. ليس

---

[67] المرجع نفسه

[68] المرجع نفسه

[69] مُرناقي، آمنة، البناء الديمقراطي القاعدي: ما هو مشروع قيس سعيد للدولة ؟، انكفاضة، 6أكتوبر 2021. الرابط الالكتروني: https://inkyfada.com/ar/2021/10/06/قيس-سعيد-البناء-الديمقراطي-القاعدي/

لديه وجوه قوية يجعلها تظهر او تكبر، ليس له تحالفات مع لوبيات او جماعات ضغط، لا حزب ولا جمعية. خارج المجتمع المدني. لا عائلة متورطة في شبكة فساد او حتى مالكة لوسائل إنتاج تتطلب سلطة سياسية لتتوسع. هذا، على ما يبدو، إيجابي. لكنه سلبي أيضا حيث بمجرد انتهاء مدة قيس سعيد الانتخابية، بالصندوق او بالبيولوجيا، لا توجد/لم يُوجِدْ البنى الضرورية لجعل هذا السيستام السياسي يتواصل. فما الذي سيحدث بعد ذلك؟

للأسف، ولأول مرة في التاريخ التونسي، يتم الزج بالجيش كمؤسسة في كل ما هو تدبير للحياة السياسية وحوكمة الدولة والمجتمع. هذا الزج محفوف بالمخاطر. إذ وإن لن تتم مأسسته (وهذا ممكن) فرحيل قيس سعيد عن السلطة دون حزب يخلفه على رأس السيستام السياسي الجديد، سيجعل هذا السيستام، القائم على هيمنة الدولة ومؤسساتها الدائمة الغير منتخبة على حساب النظام السياسي بمؤسساته المتغيرة والمنتخبة، يبحث عن ضمان استمراريته. ولا نر وسيلة لهكذا ضمان إلا السيطرة على السلطة بأساليب خارجة عن اللعبة الانتخابية.

إضافة إلى ذلك، من أكثر ما يمكن أن يكون قد ولّده تاريخ 25 جويلية 2021 من خطر، هو مأسسة نفوذ المخابرات

العسكرية والامنية وتمكينهما من آليات السلطة وإقحامهما في تدبير شؤون الدولة المجتمع. حيث ستستفيد هذه الأجهزة من منطقة غموض تحيط برئيس لا يثق الا في نفسه ومعزول في قصره وخارجه إذ لا تصله إلا المعطيات التي تعالجها هذه الأجهزة التي لا يثق إلا فيها. وكل ما اتسعت منطقة الغموض تقلص هامش الحرية، حرية التفكير والتدبير وصنع القرار وتنفيذه، ومع طبيعة شخصية الرئيس الأخلاقوية وذات الشك الريبي والتي تشكك في نزاهة الجميع والمعتبرة للأحزاب والمجتمع المدني خطرا على الشعب والدولة، سيصبح سجينا لدائرة ضيقة تصوّر له الدولة والنظام كما يتخيله وكما يريده أن يكون لا كما هو عليه في الواقع.

ii. السيناريوات الممكنة والإخراج الذي سنتعامل معه:

قد يواصل الرئيس، بفعل/بفضل الفصل 80، وبحكم الخطر "الدائم" اعتبار نظام الحكم رئاسيّا إلى أن تنتهي المدّة التي يعتمد فيها على التّدابير الاستثنائيّة، بعد ثلاثين يوما أو ثلاثمائة، فالكيف، في هكذا وضعيات أهم من الكم، ربّما. ثم سيعيد قيس سعيد البرلمان ويعود نظام الحكم لحكمه بعد تقليم أظافره، أو هكذا خيل إليه. قد يتعلم البرلمان الدرس ويصير مطيعا منتظرا لتحديد مصيره أو ينقلب على الرئيس، ليضطرّ هذا الأخير لانقلاب

عسكريّ فعلي، يقوده هو بصفته قائدا للقوات المسلحة، ليذهب بنا جميعا، وفعليا، لمسار خارج الدّستور والشرعيّة والمدنيّة.

أو، وهكذا يذهب بعض المتوقعين، قد يعلن رئيس الدولة العمل بتنظيم مؤقّت للسّلط ويوقف العمل بالدستور وهكذا يواصل اعتبار نظام الحكم رئاسيّا مختصرا في شخصه وفي السّلطة التنفيذية، إلى أن يكوّن لجنة خبراء يغيّر عبرها الدّستور ثم يدعو لاستفتاء يضفي الشرعية الشعبية على كل ما سلف من تدابير، استفتاء يشمل أيضا تغيير النظام الانتخابي/نظام حكم جديد يقلب من خلاله، كما وعد، السّاعة الرمليّة للسّلطة ونظام الحقيقة[70]، ومركز الثقل داخل علاقات السلطة داخل السيستام السياسي لصالح الدولة وعلى حساب النظام ثم يدخل انتخابات مبكرة، أو بعد حين، ليصبح رئيسا لنظام رئاسيّ سياديّ تهيمن فيه السّلط التنفيذيّة على بقية السّلط. في الحالتين، نعتقد، وفي استقراء لتأثر قيس سعيد بنموذج شارل ديغول، أن الرئيس، سيذهب الاستفتاء كي يعطي شرعية لا نظير لها ولا طعن فيها لكل ما سبق أن قام به منذ تفعيل الفصل 80 وكذلك لتحرير مشروعه لتغيير النظام، نظام الحكم.

[70] جاب الله، سفيان، الحملات الشبابية في تونس: حملة فاش نستناو نموذجا، في "في سوسيولوجيا الاحتجاج والتنظم لدى الشباب التونسي"، ص، 54

في الحالة الأولى سيتواصل مسار الانتقال الديمقراطيّ، عبر ديمقراطيّته التّمثيلية، وفي نحوه الإقصائيّ والتمييزي اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا وثقافيا ونظام حكمه اللا ديمقراطي، بعد رش ماء الكنيسة المطهر من قبل الرئيس الطّاهر، بل يمكن أن يصير هذا النظام أقوى ويشهد حالة من تعزيز الصّمود (Résilience) ويخسر قيس سعيد فرصته الأولى والأخيرة ويخسر أيضا المساندة الشعبيّة والفئوية والجيوسياسية، غير المشروطة.

في الحالة الثانية، سنذهب جميعا، المصلين مع علي والآكلين مع معاوية والواقفين فوق الربوة ومن ينتقدون الجميع، إلى سيستام حكم جديد شبيه بحكم بن علي وحكم مسار الانتقال الديمقراطي في آن، من جهة هو نظام "رئاسوي " ومن جهة أخرى هو نظام "احتج، دون قمع، وقل ما تشاء وأنا أفعل ما أشاء لأن الشعب شاء..." وهنا تكمن الخطورة، لا في احتكار تأويل الدستور أو في تسيير الداخلية والدفاع، بل في احتكار تشخيص وتقرير وتنفيذ إرادة الشعب من قبل شخص واحد في عزلة، إرادية أو مفروضة، عن المجتمع، عن الجميع دون استثناء، عن أشد المناصرين له وأبعد الناس عنه، وعن الرأي العام والنخب ومنظمات الفعل الجماعي.

احتكار إرادة الشعب، واختزالها فيما يعجب الرئيس وما ينتقيه وما يراه حقيقي وممكن حسب تفكيره ومعتقداته، أخطر من الدكتاتورية ومن كل مظاهر الاستبداد.

لكن، وبالحديث عن السيناريوات، ماهي السيناريوات التي يمكن أن ينتهي فيها الحكم المطلق لقيس سعيد؟

الفرضيات التي لا نتوقع تحققها:

فرضية 1: -انقلاب الجيش أو انقلاب من داخل بطانته: ينقلب الجيش ويخبرنا أنه سينقذ البلاد من مأزق دستوري أو من رئيس صار خطرا داهما/دائما على الجميع أو يفعلها وزير أول أو من يمكن أن ينوبه بتعلة مرض أو عجز. يكون ذلك بتدبير وتنسيق وحماية طبعا من أعداءه في الداخل والخارج.

فرضية 2: هزيمة في الاستفتاء: ربما يقتدي الرئيس بشارل ديغول وينسحب إذا ما صوتت الأغلبية ضد مشروعه في الاستفتاء. وهذا أيضا مستبعد لثلاث أسباب: أولا، لوجود شعبية كبيرة للرئيس حسب كل المؤشرات، ثانيا لإمكانية طعن الرئيس في نتائج الانتخابات إذا هُزم وعدم اعترافه بها وثالثا، يعترف بها لكنه لا ينسحب ويواصل العمل حتى إقامة انتخابات.

فرضية 3: سقوطه في الانتخابات الرئاسية. وهي مستحيلة لسببين: أولا لشعبية الرئيس الكبيرة (وإمكانية عدم حياد أجهزة

الدولة في عهده) وكذلك لطبيعة انتخابات الدورين في نظام رئاسي، وعلى غرار النموذج الفرنسي، والتي ستجعله دائم المرور للدور الثاني وذو حظوظ كبيرة في منافسة خصم إسلامي أو دستوري.

ما العمل؟

فعليا، اليمين بشقيه (شق ديمقراطية الأقوياء وشق دكتاتورية عمياء) على يميننا، والرئيس بشعبويته وبمشروع دولة شمولية جميلة، وبأغلبية شعبية تسانده، على يسارنا. هنا، إن اعتبرنا أنفسنا قوى لا تتموقع في أي من المعسكرين، قوى تؤمن بالتعددية، تعددية الآراء والتصورات والمشاريع وضرورة تعايشها وتشاركها في تقرير مصير البلاد، القوى التي تؤمن بمدنية الدولة ومبدأ التفريق بين السلط وحرية التعبير والعدالة الاجتماعية والحريات ودور المجتمع المدني، لا كمسدي خدمات لدى المانحين الأجانب بل كمجال فعل جماعي تقدمي اجتماعي خارج الأحزاب والسلطة، وجب علينا الإيمان بدورنا التاريخي المعدل لبوصلة تاه الشمال فيها بين قطبين متناحرين، بوصلة تاهت فيها وجهة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والحريات كمشروع مجتمعي يحقق أهداف الثورة : العدالة الاجتماعية والاقتصادية والحرية والكرامة، للجميع دون تمييز أو إقصاء .

دورنا كفاعلين، أفراد وجماعات، خارج الأحزاب، هو تحويل "لا" الاحتجاج ل "لا" ما بعد الاحتجاج، "لا" ترفض المفروض وتقوم ببناء بديل سياسي-اجتماعي-اقتصادي وثقافي قوي لا يبكي على الأطلال ولا يحصر فعله في إطار مجتمع مدني ممول من الخارج ومسدي للخدمات وأعزل سياسيا. لدينا الآن فرصة تشكيل نهجنا الديمقراطي بقوة الحركات الاجتماعية ونبض الشارع[71]. لأن دورنا الحقيقي هو جعل سيرورة الثورة تصِير، ولا سبيل لذلك إلا بفهم المجتمع ومساندته لجعله يفهمنا ويساندنا. فلا تغيير دون المجتمع: لا عبر وصاية أسيرة لبرج المثقفين والايديولوجيين العاجي، ولا عبر احتكار شعبوي يبيع الوهم، بل عبر تمكين المجتمع، بكل فئاته، من آليات وامكانيات الفهم والفعل والحركة. دورنا هو جعل الأغلبية قادرة على الإيمان بالتغيير، التغيير المتجه نحو الديمقراطية والعدالة الاجتماعية وتحقيق الحريات للجميع، بضرورته وبالقدرة على ذلك. لا أن نتركها وحيدة فريسة للشعبويين والمحافظين والرجعيين ثم نتساءل مذهولين ومذعورين: كيف حدث هذا كُلُّه؟

[71] Talbi, Alaa, ‘’Tunisie : Kais Saied, une réponse aux échecs de la transition ?’’. Interviewé par Thierry Brésillon, Terre solidaire, mise en ligne 20 septembre 2021, consulté le 1 octobre 2021, URL : https://ccfd-terresolidaire.org/nos-publications/edm/2021/318-septembre-2021/tunisie-kais-saied-une-7107